"دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى"

الدكتور/ عادل عبد العزيز السن

مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية

جامعة الدول العربية

مقدمة:

يقصد بالشمول المالي تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وإبتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف

وقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم. كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي[1].

ويهدف الشمول المالى الى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والأسر أو المؤسسات – بصرف النظر عن مستوى الدخل– على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها. فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حاليًا في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال. ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمي منها.

ويساعد إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي على تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها، حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل. كما يساعد على التخطيط ودفع النفقات المتكررة مثل الرسوم

(1) دراسة اتحاد المصارف العربية – الامانة العامة – ادارة الدراسات والبحوث 2015.

المدرسية، كذلك يسهم الشمول المالي في إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.

وهكذا يمكن القول إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثّل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الإقتصادي، ودمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي.

ويتطلب تحقيق الشمول المالى ضرورة التثقيف المالى، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في تدني مستويات الشمول المالي بالدول العربية، مقارنة بالمستويات العالمية، حيث تشير الإحصاءات إلى استبعاد نجو 71% من البالغين من الخدمات المالية والتمويلة الرسمية، حيث ان المعاملات النقدية هي السائدة على سوق المعاملات المصرفية، وما قد يترتب على ذلك من تعرض الدول العربية لمخاطر تمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وغسل الأموال.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث انطلاقاً من تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما اثبتته

التجارب الدولية من أن الشمول المالى يعزز من الاستقرار المالى، كما يساهم فى النمو الاقتصادى، ويعمل على رفع الكفاءة المالية، فضلاً عن تحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم.

الهدف من البحث:

إلقاء الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعرض مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية، والقاء الضوء على آليات تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي التي وضعتها مجموعة الـ 20، وتزايد أهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي.

خطة البحث

الفصل الأول: موقف المجتمع الدولى من الشمول المالى

المبحث الأول: الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالى

المبحث الثاني: مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية ومؤشرات الشمول المالي العالمية

الفصل الثاني: دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الارتباط بين الشمول المالى، والاستقرار المالى، والحماية المالية للمستهلك، والنزاهة المالية.

المبحث الثانى: الشمول المالى، والنمو الاقتصادى.

الفصل الثالث: واقع الشمول المالى ودور الابتكارات التكنولوجية والمصرفية في تعزيزه

المبحث الأول: الوضع الراهن للشمول المالي

المبحث الثاني: دور الابتكارات التكنولوجية المصرفية في تعميم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي

الفصل الأول

موقف المجتمع الدولى من الشمول المالى

مقدمة:

دفعت الأزمة العالمية فى عام 2007 إلى إعادة تقييم النظام المالى االعالمى، وكان الهدف هو خلق نظام مالى عالمى يعزز الثقة والنمو، قاد هذه الجهود مجموعة العشرين (G20) حيث أنشأت فى اجتماعها المنعقد فى (سيول)عام 2009 الشراكة العالمية للاشتمال المالى (GPFI) Glopal Partenership for financial Inclusion لمواجهة تحدياً عالمياً يتمثل فى ضمان الشمول المالى لحوإلى 2.7 مليار نسمة (أى حوإلى نصف السكان فى سن العمل) مستبعدين من النظام المالى الرسمى، وفى عام 2010 تمت المصادقة على الخطة الأصلية للاشتمال المالى (FIAP)Inancial Plan Inclusion Action من قبل قادة الدول فى مجموعة العشرين المجتمعين فى (تورنتو)، كانت بمثابة أول خطة طموحة لعدة سنوات.

وتمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالى (GPFI) المنبر الرئيسى لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الاشتمال المالى، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدنى وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث فى مجموعة العشرين، وهي كوريا وفرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذين: التحالف العالمى من أجل الإشتمال المالى(AFI)، وسيجاب (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

وسنعرض في هذا الفصل للهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالى، المبحث الثاني، ولمبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالى

المبحث الثاني: مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

المبحث الأول

الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالى

يوجد عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد فى الوقت الحالي، بموضوع الشمول المالى وهذه الهيئات هي: [1]

أولاً: لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS

ثانياً: اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات CPSS

ثالثاً: مجموعة العمل المالى "فاتف" FATA

رابعاً: الجمعية الدولية لضامنى الودائع IADI

خامساً: الاتحاد الدولى للمشرفين على شركات التأمين IAIS

وسنعرض فيما يلي لمجهودات هذه الهيئات في تعزيز منظومة الشمول المالى: -

أولاً: لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS[2]

تأسست لجنة بازل للرقابة عام 1974، من محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر العظمى، تحت رعاية بنك التسويات الدولية، وقد تكونت هذه اللجنة من ممثلى هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية فى كل من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا والسويدوسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد أرست اللجنة عددا من المبادىء تمثل العناصر الأساسية التى تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطى هذه المبادىء بصورة شاملة الشروط اللازمة؛ لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلا عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة

(1) CGAP, White paper,Oct-2011,p.8.

(2) Basel committee on banking supervision.

الحذرة، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديات السلطات الرسمية للمراقبين، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفى العالمى

وقد سعت لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هى:

1. تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
2. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
3. تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات، وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

وقد أقرت عام 1988 لجنة بازل اتفاق " بازل" (II، والذي استهدف وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال* الواجب توافرها في البنوك لمواجهة كلا من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، وتتمثل العناصر الرئيسية للاتفاق في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية وفقا لمخاطر الائتمان) بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية(ووضع حد أدنى بقيمة 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها.

ولم يتوقف عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد إصدار اتفاقية كفاية رأس المال* في عام 1988، فظهرت عام 1997 عدة وثائق متعلقة بمبادئ وقواعد الإدارة السليمة للبنوك، والرقابة الفعالة عليها، واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها، وبعد تطبيق اتفاقية) بازل الأولى) حدثت على الساحة العالمية تطو رات هامة، سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات وأساليب الإدارة المالية، فضلاً عن تعدد الأزمات، المالية مما تتطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة.

* كفاية رأس المال تعنى أن يحتفظ البنك برأسمال كاف بالنسبة إلى حجم أصوله وما يواجهه من مخاطر، وحجم اقراضه خارج الميزانية، وتعد نسبة كفاية رأس المال، ونسبة حصص رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، موضع تركيز رئيسى من قبل جهات الإشراف على البنوك انظر دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر، سيجاب، أكتوبر،2012، ص 23).

وتأتى أهمية تطبيق مقررات بازل (II) لضمان سلامة واستقرار، وفعالية الجهاز المصرفي، بغرض ضمان وجود مستويات كافية ومناسبة من رأس المال تتناسب مع حجم ونوعية المخاطر، على الرغم من أن معايير وإرشادات بازل قد تم وضعها في البداية بالتركيز على بنوك كبرى ودولية نشطة في بلدان متقدمة، وكذلك عملاء هذه البنوك، فإنها تطبق الآن على نطاق واسع في بلدان العالم، على البنوك الكبيرة والصغيرة وكذلك المؤسسات غير المصرفية المتلقية للودائع، واستجابة لنداء من زعماء دول مجموعة العشرين لقيام الهيئات الكبرى المعنية بوضع المعايير بمراجعه هيكل عضويتها، شهدت (لجنة بازلII) توسعا في 2009، حيث انضمت إليها بلدان مهمة تمثل أسواقا ناشئة كأعضاء.

وعلى الرغم من أن عدد اً كبيرا من البلدان يسعى إلى تطبيق معايير وارشادات لجنة بازل II فإن تركيز اللجنة على البنوك التي تقع تحت مظلة النظام المالى الرسمي، كان يعني أن مخاطر الاستبعاد المالى لم تؤخذ بعد في الحسبان على نحو صريح وعلى نحو مماثل، لم تكن هناك نظرة شاملة على:

1. المنافع والمخاطر المتغيرة لزيادة الاشتمال المالى على ضوء أنواع جهات تقديم الخدمة والخدمات المعنية.
2. أثر السياقات القطرية شاسعة التباين) وخاصة المستويات المتباينة لقدرات الإشراف (على تنفيذ معايير وارشادات اللجنة.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز المبادئ الأساسية لبازل(II) لا يزال قاصراً على المؤسسات المرخص لها كالبنوك، ومع ذلك قدمت اللجنة إرشادات مبدئية بشأن الاشتمال المالى تجاوزت البنوك والنشاط المصرفي، فالاشتمال المالى له آثار واسعة النطاق على أنشطة البنوك والمؤسسات الأخرى المتلقية للودائع، حيث يتيح التوسع في الفروع تقديم منتجات جديدة ،ويفتح سبلاً لدخول مدخرات الأشخاص المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية إلى النظام المالى الرسمي الذي يعمل على توجيهها نحو الاستثمار،

ويرافق هذه المنتجات المالية الجديدة أنماط متغيرة من التعرض للمخاطر يمكن تمييزها عن النشاط المصرفي التقليدي(نظام التجزئة.)

وتطالب أصوات كثيرة في جميع أنحاء العالم بتدعيم الاشتمال المالى مع تفهم المخاطر المحتملة والتخفيف منها، ويتطلب هذا إحداث توازن بين الأمان والانفتاح على الابتكار، ويضيف اشتمال أعداد كبيرة من العملاء ذوي الدخول المنخفضة وعديمي الخبرة أبعادا جديدة تتعلق بحماية العميل، وقضايا أخرى تتعلق بتحقيق الانضباط في السوق، وهو شرط مسبق في مبادئ بازل الأساسي.

وفي أغسطس / آب 2010، أصدرت لجنة بازل وثيقة أنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية للإشراف الفعال على البنوك، وتعتبر هذه الوثيقة هي الأولى من نوعها التي تصدرها بازل بشأن الاشتمال المالى، كما أنها تعطي إرشادات بشأن تطبيق مبادئ بازل الأساسية على مؤسسات التمويل الأصغر التي تتلقى ودائع، وتدعو هذه الوثيقة إلى المعرفة المتخصصة، لكنها تقترح أن تقدم هذه المبادئ بشكل عام إطار مناسب لجهات الإشراف على التمويل الأصغر مع بعض التعديل المطلوب وفق نوع وحجم ودرجة تعقيد المعاملات.

وتبرز الحاجة إلى تجنب الزيادة غير المبررة في تكاليف جهات تقديم الخدمة، وتطبيق مبدأ التناسب عند تخصيص الموارد الإشرافية النادرة، وتمثل إرشادات بازل II بشأن تطبيق المبادئ الأساسية على مؤسسات التمويل الأصغر التي تتلقى ودائع خطوة مهمة نحو زيادة فهم الجهات الإشرافية على أنشطة التمويل الأصغر.

ومع ذلك لا تتناول هذه الإرشادات الكثير من القضايا التي أثارتها أحدث التطورات في مجال الاشتمال المالى على نحو أوسع نطاقاً، خاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، كما أنها لم تعالج موضوع المعاملة التمييزية التي قد تمنح لأنواع مختلفة من البنوك والمؤسسات غير المصرفية المتلقية للودائع

بناءً على طبيعة وحجم ودرجة تعقيد الأنشطة المسموح لها العمل فيها وبالتالي لابد من مراجعة هذه المبادئ الأساسية لفحص صلة هذه المبادئ بالاشتمال المالى، فعلى وجه الخصوص هناك فرصة لتناول الروابط بين الاشتمال المالى والرقابة التحوطية، وحماية العميل المالى على نحو أكثر وضوحاً على الرغم من اعتبار إطار مبادئ بازل الأساسية كاف بالنسبة للتمويل الأصغر، الا أن مراجعة هذه المبادئ يتيح فرصة للنظر بعين الاعتبار في تأثير مبادئ بازل الأساسية على أجندة الاشتمال المالى الأوسع نطاقاً، وتقييم جوانب الاشتمال المالى التي تتم معالجتها على نحو ملائم في هذه المبادئ بسبب الروابط مع البنوك والقطاع المصرفي (والتي قد يتم التعامل معها على نحو أكثر فعالية في إطار إرشادات فرعية).

ثانياً: اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات CPSS [1]

مثل نظم الدفع والتسوية إحدى اللبنات المهمة في النظام المالى والمصرفي الخاص بكل بلد، إذ من خلالها تتم عمليات الدفع بين الأشخاص والمؤسسات، وكذلك تخليص الأموال المستحقة على كل الاطراف عبر عمليات تصفية المعاملات وتسويتها، كما أنه غالبا ما يتم إنشاء هذه النظم من أجل تغطية احتياجات الاطراف المعنية لتسهيل عمليات الدفع والتسوية التي تتطلب السرعة في الأداء من أجل انتقال الأموال المستحقة بين هذه الأطراف ومع التطور الحاصل في ميدان أدوات الدفع غير المادية وكذلك الأنظمة الإلكترونية وتطور البرمجيات المختلفة، عرفت نظم الدفع تطورات كبيرة، حيث توسع نطاق عملها ليشمل إنشاء أنظمة للبطاقات البنكية ونظم تسوية الأوراق المالية بالإضافة إلى أنظمة الدفع المباشر، Credit Transfer)، إن هذا التطور أدى إلى ظهور مخاطر جديدة ومختلفة شملت الجوانب القانونية والتشريعية والتشغيلية، وأصبح من الضروري المبادرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي كل هذه المخاطر ولضمان الاستقرار المالى لأنظمة الدفع والحفاظ على ثقة المؤسسات المشاركة في هذه الأنظمة وبالتالي ثقة كافة

(1) Core principles for Systemically Important Payment Systems.

المتعاملين.

تعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى لأعضائها) بنوك مركزية من 24 بلداً، منها بلدان متقدمة وبلدان أسواق ناشئة كبرى، بصفتها جهات رقابية على نظم المدفوعات (لرصد وتحليل نظم المدفوعات والتسويات والمقاصة المحلية، وكذلك نظم التسويات عابرة الحدود ومتعددة العملات .ومع تزايد أهمية الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ووضوح مسؤلية المصارف المركزية في القيام بهذا الدور ، أقدمت اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية على وضع مبادئ أساسية للإشراف الفعال، وتشمل خمسة مبادئ تتمحور حول الشفافية في الإشراف، واستخدام المعايير الدولية، وتوفر الصلاحيات والقدرات اللازمة لممارسة الإشراف، واتساق عمليات الإشراف دون تمييز بين الأنظمة المتشابهة، وأخيرا التعاون مع الجهات الإشرافية الأخرى.

تشترك اللجنة بصورة متزايدة في أنشطة تركز بصورة محددة على قضايا مدفوعات الأفراد ذات الصلة المباشرة بالاشتمال المالى، مثل التحويلات ومدفوعات الافراد المبتكرة والأدوات المبتكرة، ومن حيث المبدأ، هناك ارتباط إيجابي محتمل بين كل ما تقوم به هذه اللجنة، وتحقيق هدف الاشتمال المالى، في حدود أن يؤدي تنفيذ معايير وارشادات هذه اللجنة ذات الصلة إلى استفادة أكبر نسبة من السكان من تحسين جودة نظم المدفوعات مع خفض التكاليف، وتتناول معايير اللجنة قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة للاشتمال المالى.

1. كفاءة تكاليف المدفوعات تشجيع البنوك المركزية على تقديم خدمات أكثر فعالية لأسواق محددة، وضمان خدمات مقاصة وتسوية تتسم بالكفاءة، من خلال دور هذه البنوك في العمليات ودورها الرقابي، وكذلك التشجيع على تهيئة ترتيبات لإقامة بنية أساسية فعالة تعمل على خفض تكاليف إنجاز العمليات.

2. الأمان والثقة في المال كوسيلة للتبادل* بتشجيع نظم التسوية والمقاصة وأدوات الدفع الآمنة.

3. الابتكار في المدفوعات، وما يتبع ذلك من تشجيع للبنوك المركزية لمعالجة المعوقات القانونية والتنظيمية التي تقف حجر عثرة أمام الابتكار.

4. أسواق مدفوعات قادرة على المنافسة، من خلال مطالبة البنوك المركزية بتشجيع أجواء وسلوكيات المنافسة في الأسواق.

5. تشجيع الوصول المنفتح والعادل إلى نظم المدفوعات، بشرط تطبيق تدابير كافية للتخفيف من المخاطر، لضمان عدم قيام المشاركين بتهديد سلامة وأمن النظام.

6. إدخال تحسينات في أسواق التحويلات، من خلال تطبيق المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية، تسمح المعايير الحالية الصادرة عن هذه اللجنة بتحقيق الهدف المتمثل في تطوير نظم المدفوعات الوطنية، مع السماح بنطاق من برامج وأدوات الدفع المبتكرة) مثل الأموال الإلكترونية (التي لا تتيح فقط سبلا جديدة للوصول إلى العملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية، ولكنها تعمل أيضاً على زيادة حجم المعاملات، خاصة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية حيث يعيش أغلب المحرومين من الخدمات، وطالما أن مقدمي الخدمة المبتكرين هؤلاء تتوافر لهم سبل وصول عادل وغير مباشر، فإن حقيقة أنه قد لا يسمح لهم بالمشاركة على نحو مباشر في نظم المدفوعات المهمة من الناحية المنهجية / النظامية يجب ألا تقيد إمكاناتهم في مجال الاشتمال المالى.

* من خصائص النقود أنها تحظى بالقبول العام ومن أهم وظائفها أنها وسيط للتبادل ويأتي هنا دور الحكومة بتوفير أدوات الدفع الآمنة التي تحظى بهذه الخصائص وتقوم بهذه الوظائف للتغلب على احدى العيوب الرئيسية للمقايضة، وهو صعوبة توافق رغبات المتعاملين، د .ميرندا زغلول) 2009 البنوك والنقود، القاهرة، جامعة بنها.)

ثالثاً: مجموعة العمل المالى " فاتف" FATF [1]

مع تصاعد القلق بشأن انتشار غسيل الأموال والتهديد الذي يتعرض له النظام المصرفي والمؤسسات المالية، قررت قمة (G7) (المنعقدة في باريس عام 1989 تأسيس مجموعة العمل المالى (FATF)) بحيث تتمثل مهامها في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالى الدولي.

اكتسبت قضايا تعزيز الشمول المالى لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية، أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، على أثر تداعيات الأزمة المالية، وتحظى جوانب تعزيز الشمول المالى بأهمية إضافية لدى الدول العربية، ذلك أن الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية، والذي يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية، وتعتقد مجموعة العمل المالى) فاتف(بأن تعزيز انتشار الأنظمة المالية والخدمات الرسمية والوصول إليها بشكل آمن ومريح وبتكلفة معقولة مهم بشكل أساسي لأي نظام لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي نفس الوقت تؤمن بأن التطبيق المفرط لأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون له تبعيات سلبية، مثل استبعاد الأعمال المستفيدين الشرعيين من النظام المالى الرسمي، بحيث يخلق أنظمة غير رسمية موازية يمكن استغلالها في طرق غير مشروعة، ونظرا لأهمية هذا الموضوع، واتجاه كثير من الدول لتعزيز الشمول المالى، تبرز بشكل أكبر مسألة تقاطع هذا التوجه مع الالتزام بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي خلقت في يوم من الأيام تحديا كبيرا أمام هذا التوجه الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل عادل، ويرتبط هذا التحدي بطبيعة

(1) Financial Action Task Force.

المتطلبات المفروضة حيث ينبغي الالتزام بها على جميع المستويات، ومن قبل جميع القطاعات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بغض النظر عن حجمها وطبيعة الخدمات التي تقدمها، فضلا عن حجم المخاطر التي تتعرض لها .أعطت التوصيات الأربعين في فبراير 2012 م من قبل مجموعة العمل المالى ومتطلباتها الحديثة، وخصوصا تطبيق المنهج القائم على المخاطر، فرصة كبيرة لدول العالم للاستفادة من هذا المنهج الفني الحديث، الذي يعكس تغيرا نوعيا في نظرة مجموعة العمل المالى في تقديم التوصيات المعدلة وفي التعامل مع التهديدات الحديثة، وتوفر هذه التوصيات مرونة في التطبيق، بما يساعد الدول على تصميم نظام رقابي فعال ومناسب يأخذ بعين الاعتبار تعزيز انتشار الخدمات المالية وشمولها لكل القطاعات وبتكلفة معقولة)مينا فاتف،2013)، وللاطلاع على توصيات مجموعة العمل المالى المعدلة في فبراير 2012 في ضوء الاشتمال المالى ملحق رقم(1-2).

رابعاً: الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI [1]

شهدت السنوات الأخيرة، وخاصة في سياق الأزمة المالية العالمية، اعترافا متزايداً بالدور بالغ الأهمية الذي تقوم به النظم الصريحة لتأمين الودائع في تشجيع ثقة الجماهير في النظم المالية، وبوجه عام يمكن أن يؤدي تأمين الودائع المصمم لحماية المودعين الأقل دراية بهذا العمل على زيادة الثقة في النظام المالى، وهو ما قد يسهم في تحقيق الاشتمال المالى من خلال زيادة الوعي المالى والمعارف المالية بالمنتجات المصرفية التي يمكن أن توفر الحماية من تكبد الخسائر.

تأسست الجمعية الدولية لضامني الودائع في 2002، جمعية تطوعية تضم ما يزيد على 70 عضواً ومنتسبا يمثلون أكثر من 65 جهة اختصاص، تعقد الجمعية منتدى للتعاون الدولي بين ضامني الودائع، والبنوك المركزية، والمنظمات الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بالاستقرار المالى وتأمين الودائع وأعمال

(1) International Association of Deposit Insurers

حسم النزاعات، وفي إطار هدفها المتمثل بتعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، نشرت الجمعية بالاشتراك مع لجنة بازل " المبادئ الرئيسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع" ، كما أصدرت منهجية لتقييم الالتزام بهذه المبادئ، وقد تم وضع المبادئ الأساسية للجمعية واعتمادها على نحو مشترك مع لجنة بازل للإشراف المصرفي في يونيو/ حزيزان 2009، مما أظهر حقيقة مفادها أن تأمين الودائع يمثل جزءًا من " شبكة أمان "مالية فعالة تتضمن أيضا أعمال مراقبة وتنظيما تحوطياً 20/6/2015 http://www.iadi.org/aboutIADI.aspx

يلعب الوعي الجماهيري في البلدان التي بها نظم واضحة لتأمين الودائع دورا مهما في ضمان إحاطة أصحاب الودائع الصغيرة بالأساليب الآمنة لحفظ أموالهم، كما يمكن أن تعمل النظم الفعالة الخاصة بتأمين الودائع أيضا على زيادة ثقة الجماهير في المؤسسات التي تحتفظ بالودائع المضمونة، مما يعمل على تحفيز المزيد من المشاركة من جانب الأسر المعيشية الفقيرة المحرومة من الخدمات المالية في النظام المصرفي السائد .شكلت الجمعية اللجنة الفرعية للاشتمال المالى والابتكار عام 2010 بهدف دراسة القضايا ذات الصلة بالاشتمال المالى وتأمين الودائع، وتفكر بعض البلدان في التحديات المتمثلة في توسيع نطاق مظلة تأمين الودائع لتشمل المؤسسات غير المصرفية التي تتلقى ودائع وما شابهها مثل الأموال الإلكترونية، والتي أثبتت قدرتها على إمكانية الوصول إلى العملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية، ومع هذا فإن التحدي الأول الذي يواجه الأسواق الناشئة والبلدان النامية المهتمة بتوسيع نطاق تأمين الودائع، سيكون توطيد دعائم الإشراف القوي والمستقل على هذه المؤسسات، وهو شرط مسبق للدخول في مظلة النظم الفعالة لتأمين الودائع(CGAP,White Paper,Oct-2011))

خامساً: الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS [1]

(1) International Association of Insurance Supervisors

أنشت الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمينIAIS في العام 1994، ويضم في عضويته المشرفين على التأمين والمنظمين في أكثر من 200 هيئة إشرافية على التامين فيما يقارب 140 دولة، وهو الهيئة المسئولة عن وضع المعايير الدولية في إطار تطوير أسواق التأمين وتشجيع استقرارها وسلامتها، ومهمة IAIS تتمثل في تعزيز الإشراف الفعال والمتسق على الصعيد العالمي في صناعة التأمين من أجل تطوير والحفاظ على أسواق التأمين عادلة وآمنة ومستقرة لصالح حملة الوثائق وحماية لهم والإسهام في الاستقرار المالى العالمي.

يأتي الاشتمال المالى كأولوية قصوى للاتحاد، تتشابك مع أهدافه التحوطية، وتلك الخاصة بحماية المستهلك، وذلك على ضوء نطاق اختصاص الاتحاد المتمثل في تطوير أسواق التأمين واتساع مظلة عضويته) التي تتضمن العديد من جهات الاختصاص والمناطق التي تعاني من معدلات استبعاد مالي مرتفعة (ومنذ الشروع في عمله الخاص بالتأمين الأصغر) الذي أصبح مرادفاً لمفهوم أسواق التأمين التي تشتمل الجميع) ، أدرك الاتحاد فئتين متميزتين من القضايا ذات الصلة:

1. تلك التي تنطبق على توسيع مظلة التأمين التقليدية للوصول إلى العملاء المستبعدين والمحرومين.
2. وتلك التي تنطبق على توفيق أوضاع الجهات غير الرسمية التي تقدم منتجات تأمين مع مبادئ التأمين الأساسية، وفي نهاية المطاف إخضاعها للإشراف.

أصبح الاتحاد في أواخر عام 2005 أول هيئة من الهيئات المعنية بإعداد المعايير تنشىء آلية رسمية للنظر في قضايا الاشتمال المالى، وفي يونيو / حزيزان 2007 نشر الاتحاد مع شبكة التأمين الأصغر أول وثيقة له بشأن قضايا التأمين الأصغر بعنوان" قضايا تنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه"، وانتهي الاتحاد من إعداد إرشادات بشأن تنفيذ مبادئ التأمين الرئيسية في سياق أسواق التأمين الشامل للجميع ((CGAP,White Paper,Oct-2011

المبحث الثاني

مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية ومؤشرات الشمول المالي العالمية

تمهيد

أدرك قادة مجموعة العشرين G20 خلال عام 2010 أهمية الشمول المالي، وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة باسم The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI)[1] وذلك لوضع خطة عمل تنفذ خلال عدة سنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية SSBs Standred Setting Bodies للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي.

وسنعرض في هذا المبحث لنقطتين:

أولاً: مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

ثانياً: مؤشرات الشمول المالي العالمية

أولاً: مبادئ مجموعة العشرين (G – 20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية:

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G 20) في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للاشتمال المالى القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في إستراتيجيتها الوطنية للاشتمال المالى، وتستخدم رسمياً من قبل هيئات وضع المعايير.

(1) The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) is an inclusive platform for all G20 countries, interested non-G20 countries and relevant stakeholders to carry forward work on financial inclusion, including implementation of the G20 Financial Inclusion Action Plan, endorsed at the G20 Summit in Seoul.

ويقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية " تحسن نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية في إطار الانتشار الآمن والسليم للابتكارات المالية الحديثة"، وفي هذا السياق تبنت (مجموعة العشرين(جملة من المبادىء أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص نفاذ نحو 2.7 مليار نسمة من سكان العالم للخدمات المالية، وتهدف هذه المبادىء إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل هذه المبادئ في: [1]

1. القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقرة.
2. التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل/ خدمات الإيداع والائتمان، والدفع، والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
3. التطوير: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالى، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
4. الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
5. التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
6. التعاون :خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بن الحكومة والقطاعات المالية.

(1) CGAP, White Paper, Oct-2011, P.51

7. المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
8. التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر، وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة، ومحاولة تجاوزها.
9. إطار العمل :الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب[1].

وتعكس هذه المبادئ الظروف التي تساعد على حفز الابتكار في مجال الاشتمال المالى، مع حماية الاستقرار المالى والعملاء الماليين في الوقت ذاته، كما أنها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، هي أيضا مرنة بدرجة كافية بحث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات القطرية المختلفة.

قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين G20 بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي.

وتوفر التكنولوجيات الرقمية حلولا قوية من أجل توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية لما يقدر ب2 مليار من البالغين على الصعيد العالمي الذين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي. ومن خلال تمكين نماذج الأعمال المبتكرة، يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد في ربط المزيد من الناس بتكاليف أقل – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية – إلى الخدمات المالية التي تساعدهم على إدارة حياتهم المالية، وفي نهاية المطاف، تقدم لهم وسيلة للخروج من الفقر.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 214.

وتكمل المبادئ الجديدة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالإدماج المالي المبتكر لعام 2010 والتي كانت حاسمة في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة الشمول المالي وتحفيز إجراءات السياسات الأولية. وتستند هذه المبادئ إلى هذا النجاح وتعكس التطورات الهامة التي حدثت على مدى السنوات الست الماضية من حيث: (1) الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية الرقمية، (2) توافر معايير جديدة لمعايير مجموعة العشرين G20 والمعايير الدولية (3) تعزيز جودة البيانات الإلكترونية وتوافرها، و(4) زيادة الوعي بالأهمية الحاسمة للبنية الأساسية والمعايير والأنظمة المواتية التي تتجاوز القطاع المالي من أجل الشمول المالي.

وتشمل المبادئ الثمانية التالية:

1. تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي

حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشاملة، من خلال تنسيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وخطط العمل.

2. التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشمول المالي الرقمي.

حيث يتعين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة.

3. توفير البيئة المواتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي

4. توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشمول المالي الرقمي

لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنه وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، خاصة المناطق الريفية المحرومة.

5. ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك

وذلك من خلال وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات

6. تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي
7. تسهيل وسائل التعريف بالعميل للخدمات المالية الرقمية
8. رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمي

ثانياً: مؤشرات الشمول المالى العالمية:

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية GPFI من أجل الاشتمال المالى لدعم جهود بيانات الشمول المالى العالمي والوطني، في قمة (لوس كابوس) في يونيو 2012، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الاشتمال المالى،

وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي: [1]

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

ذكرت الوثيقة مجموعة من المؤشرات التي يستعان بها لقياس مستويات الاشتمال المالى في دول العالم، واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول، وتحديد نسب التفاوت بينها في نفاذ الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين، وسنقوم بعرض بعض هذه المؤشرات التي تتوفر حولها بيانات في الاقتصاد الفلسطيني، مع إمكانية توظيفها في الفصول التالية للدراسة، ومعرفة مدى انتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية للأفراد في المجتمع الفلسطيني.

والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الاشتمال المالى وفق المعايير الدولية.

---

(1) (GPFI,G20 Financial Inclusion Indicators ,2012)

م	الفئات	المؤشرات	الأبعاد القياسية
1	عملاء البنك البالغين (الافراد) حسابات الإيداع	%من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار.
2	حسابات الائتمان (الافراد)	%من البالغين الحاصلين على قرض واحد على الاقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد المقترضين لكل الف من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار.
3	حسابات الايداع للشركات	%من الشركات الصغيرة والمتوسطة التى تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية	عدد حسابات الايداع للشركات الصغيرة والمتوسطة / إجمالى عدد الشركات.
4	حسابات الائتمان للشركات	%من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الاقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة / إجمالى عدد القروض القائمة.
5	عدد الفروع	عدد الفروع المنتشرة فى المناطق	عدد الفروع لكل 100 الف من السكان البالغين
6	عدد أجهزة الصراف الآلى	عدد أجهزة الصراف المنتشرة فى المناطق	عدد أجهزة الصراف الإلى لكل 100 الف من السكان البالغين
7	نقاط الخدمة أو البيع	عدد نقاط البيع المنتشرة فى المناطق	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل مائة الف من السكان البالغين

8	المعاملات المالية غير النقدية	التحويلات المالية	نسبة العملاء الذين يستقبلون حوالات مالية محلية أو دولية.
		الشيكات	عدد الشيكات لكل مائة الف من السكان البالغين
		بطاقات الائتمان credit card	عدد بطاقات الائتمان لكل مائة الف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم Debet Card	عدد بطاقات الخصم لكل مائة الف من السكان البالغين
		بطاقات الخصم المباشر ATM	عدد ATM لكل مائة ألف من السكان البالغين
9	المعاملات عبر الهاتف المحمول	إنتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الافراد	نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين.

البند 1- يقيس وصول الافراد إلى المؤسسات المالية والمصرفية.

البند 3- يقيس وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات المالية والمصرفية.

البند-5 يقيس وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية.

الفصل الثاني

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد وتقسيم: -

أثبتت التجارب الدولية بأن الشمول المالى يعزز من الاستقرار المالى، كما يساهم فى النمو

الاقتصادى، ويعمل على رفع الكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعى، فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم[1].

ولذلك قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كأحد أهداف استراتيجيتها الوطنية، وتزايد أهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي بهدف زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية.

وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيره للجهات الرقابية المالية، وعلى رأسها البنوك المركزية تمثلت في النظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالى financial inclusion كهدف استراتيجي جديد، وبين الأهداف القديمة المتعارف عليها وهي الاستقرار المالى financial stability والنزاهة المالية financial integrity والحماية المالية للمستهلكfinancial consumer protection هذا بجانب تحقيق النمو الاقتصادى فى نفس الوقت.

وقد اتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة الربط بشكل علمى بين الأهداف السابقة، وبين الشمول المالى عن طريق الوصول لأكبر قدر من التآزر، بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالى، وقد لُوحظ في الاونه الأخيرة قيام الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الاستفاده من الشمول المالى، وذلك لتحقيق هدفين استراتيجيين في وقت واحد وهما: تحقيق الاستقرار المالى على مستوى الدولة ككل، وتحقيق النمو الاقتصادى في نفس الوقت، مع تحقيق أكبر قدر ممكن من النزاهة المالية مع الاهتمام بأقصى درجات الحماية، وسلامة أفراد المجتمع ككل.

وقد يواجه صانعوا السياسة النقدية والمالية العديد من التحديات، والتي تتمثل في المخاطر الناتجة

(1) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى: تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 1.

عن اهتمام بعض الجهات الرقابية بتحقيق هدف واحد دون إدراك لأهمية تحقيق الأهداف الأخرى، أو مدى ارتباط هذا الهدف بالأهداف الأخرى خاصة في حالة صعوبة تحديد أو قياس تلك الأهداف، مما يؤدى إلى اتخاذ قرارات قائمه على بعض المفاضلات الخاطئة، أوالغير ضرورية، وبالتالي حدوث نتائج سلبيه أو غير مقصوده.

وعليه سنتناول في هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الارتباط بين الشمول المالى، والاستقرار المالى، والحماية المالية للمستهلك، والنزاهة المالية.

المطلب الأول: الإرتباط بين الشمول المالى، والاستقرار المالي.

المطلب الثانى: الإرتباط بين الشمول المالى، والحماية المالية للمستهلك.

المطلب الثالث: الإرتباط بين الشمول المالي، والنزاهة المالية.

المبحث الثانى: الشمول المالى، والنمو الاقتصادى.

المطلب الأول: تطوير نظام الحسابات المصرفية فى مصر بما يعزز الشمول المالى.

المطلب الثانى: أثر تطوير نظام الحسابات المصرفية على مستوى الادخار والنمو الاقتصادى.

المبحث الأول

الارتباط بين الشمول المالى والاستقرار المالى

والحماية المالية للمستهلك والنزاهة المالية

تمهيد وتقسيم: –

تسعى البنوك المركزية على مستوى العالم لدى وضع استراتيجيتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية

وهي الاستقرار المالى والحماية المالية للمستهلك بشرط أن يتم ذلك في إطار من النزاهة المالية.

ويتعين على أى بنك مركزى أن يحقق الأهداف السابقة بقدر من التآزر والانسجام، مهما يكن من أمر فإن تحقيق الأهداف السابقة سيسهم في تعزيز الشمول المالى بالتبعية، لأنها ستخلق حالة من الاستقرار الاقتصادى المشمول بالعدالة والثقة فى المؤسسات المصرفية، مما يعمل على تعزيز عملية الشمول المالى، ولبيان العلاقة ما بين الأهداف السابقة، والشمول المالى سنعرض للمطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الإرتباط بين الشمول المالى، والاستقرار المالى.

المطلب الثانى: الإرتباط بين الشمول المالى، والحماية المالية للمستهلك.

المطلب الثالث: الإرتباط بين الشمول المالى، والنزاهة المالية.

المطلب الأول

الإرتباط بين الشمول المالى، والاستقرار المالى

تمهيد:

يهدف الشمول المالى إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وبالتالى نستطيع أن نؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالى، والاستقرار المالى، وهذا ما اثبتته الدراسات الحديثة.

وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالى، والوصول إلى مؤشر له، وقد قام عدد من الباحثين من صندوق النقد العربي[1] بإجراء مقارنه ما بين المتغيرات الاقتصاديه الكلية ومابين الشمول المالى،والتي نتج عنها وجود ارتباط قوى بين الشمول المالى والاستقرار المالى والذي يؤدى في النهاية لرفع معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الدوله ككل.

وعلى الرغم من وجود تعريف واحد محدد للاستقرار المالى،إلا أن البنك المركزي الاوروبى قد قام بتعريف الاستقرار المالى بـ "أن يكون النظام المالى الذي يتضمن الوسطاء الماليين ،والأسواق والبنية التحتية للأسواق، قادر على تحمل الصدمات، وتحمل الاختلالات المالية،مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثماريه مربحه"[2].

وفي ضوء التعريف السابق يتضح لنا إن الاستقرار المالى في النظام المالى هو عبارة عن حائط

(1) راجع..العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى– دراسة لصندوق النقد العربي– مرجع سابق – ص4.
(2) المرجع السابق– ص 6 وما بعدها.

صد يمتاز بدور مقاوم للصدمات الاقتصادية، وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة المالية.

وقد أشارت الدراسات إلى ان عدم وجود استقرار مالي، أو حدوث أزمات مالية عنيفة داخل الدوله، يكون ناتج بالتبعية عن وجود خلل عميق في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو لحدوث صدمات للنظام المالى، والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة؛ مما يؤدى إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار.

كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدى إلى عدم وجود استقرار مالي، وبالتالي يؤدى إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي.

وتؤكد تلك الدراسات أيضا على صعوبة تحقيق الشمول المالى دون وجود استقرار في النظام المالى، كذلك يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لأي نظام يتضمن شرائح من السكان مُستبعدة مالياً واجتماعياً واقتصادياً.

وعليه يتعين دراسة أسباب عدم وجود استقرار للنظام المالى، وكذا مدى أهميته وعلاقته بالشمول المالى، وسنعرض فيما يلي لأسباب عدم وجود استقرار مالي، ثم نوضح علاقة ذلك بالشمول المالى على النحو التالي: -

أولاً: أسباب عدم وجود استقرار مالي.

تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسيه على النحو التالي: -

أ- وجود سياسات غير مستقره وضعف قواعد الحوكمه.

ب- العوامل الخارجية والتي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية والتي ينتج عنها أزمات فى سعر الصرف.

ج- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلى، والموازنة العامة للدولة.

د- العوامل الداخلية للمؤسسة (والتي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها).

وتتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي بصوره أساسية في سوء تدفق المعلومات، والتي تعوق كفاءة أداء الأسواق المالية.

وغالبا ما يحدث هذا التباين في المعلومات عندما يمتلك جهاز معلوماتي داخلي (داخل الدولة) معلومات أكثر عن حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار، بينما لا تكون هذه المعلومات غير مملوكه لأجهزة معلومات أخرى، أو مملوكه بشكل قليل وغير وافى، أو أن تكون تلك المعلومات خاطئة في الأساس، أو قديمه وغير متوافقة مع الزمن الحالي.

ومن آثار المعلومات الخاطئة على الاستقرار المالى، أن ينتج عنها حدوث مخاطر أئتمانيه مرتفعه في حالة منح قروض لمقترضين لا يتوافر عنهم معلومات كافيه، مما يؤدى إلى مخاطر عدم السداد مثلا، وذلك لانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض.

ولتخفيض هذه المخاطر يجب أن تقوم البنوك بإجراء دراسات ائتمانيه محكمه تتضمن أسس التقييم، والمتابعة السليمة.

وتتميز البنوك عن الوسطاء الماليين الآخرين بقدرتها على تكوين علاقات إئتمانيه طويلة الأجل مع العملاء واستخدامها للحدود الائتمانية الممنوحة لهم مما يقلل من مشكلة تباين المعلومات بين الأطراف.

هذا ويتم بصفه عامه زيادة العائد على القروض ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة، إلا أن هذا الإجراء يؤدى إلى نتيجة عكسية نظرا لكون المقترضين ذي المخاطر العالية، على استعداد دائما لدفع أسعار عائد أعلي، مما يؤثر بدوره على توازن أسعار العوائد المالية في السوق، وبالتالي عدم وجود استقرار مالي.

ومن جهة أخرى فإن عدم وجود سياسات اقتصاد كلى غير مستقرة، وغير متناسقة يؤدى إلى حدوث أزمات في سعر الصرف لأي دولة، وذلك يرجع بصفه أساسية لتعارض السياسات النقدية والمالية مع أسعار الصرف السائدة، والذي يؤدى بدوره لعدم وجود استقرار مالي.

وقد تقوم بعض الدول بالمبالغة في الاقتراض من دول أخرى بعملات أجنبيه، مما يؤدى إلى زيادة الدين العام، وزيادة عجز الموازنة والذي يؤثر بالتبعية على الموازنة العامة للدولة، ويؤدى إلى عدم الاستقرار المالى.

كما أن الدول التي ستقترض من الخارج، ستُعانى حتما من مخاطر أسعار الصرف، مما سيؤدى إلى عجز ميزان الصرف الأجنبى للدولة.

ونرى أن ضعف النظام المالى يشير إلى أن الأسواق الناشئة تكون أكثر عرضه لحدوث أزمات، بسبب عدم رغبة المستثمرين الدوليين، الاستثمار في سندات الدين المقومة بالعملة المحلية مما يضر الدولة الراغبة في الاقتراض الخارجي، في إصدار سندات دين مقومه بعملة دولية بعائد مرتفع يفوق نظيره في الدول الأخرى الأكثر استقرارا ماليا، وذلك بهدف جذب شريحة المستثمرين الدوليين."كما في حالة مصر مثلا"[1].

كما توجد عوامل مؤسسيه مثل ضعف قواعد الحوكمه، والممارسات غير السليمة التي قد تسهل من احتمال حدوث الممارسات الاحتيالية، مما يؤدى إلى عدم وجود استقرار مالي.

(1) باعت الحكومة أكثر من 13 مليار دولار من سندات اليوروبوند بالعملة الأجنبية منذ أن رفعت معظم القيود المفروضة على الجنيه المصري، ورفعت أسعار الفائدة وخفضت الدعم فى نوفمبر 2016 للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي. وتقول الشبكة الأمريكية أن على الرغم من التقلبات المتكررة في الأسواق الناشئة، ظل الجنيه المصري مستقرا نسبيا مقابل الدولار – شبكة بلومبرج الإخباريه الاقتصادية الدولية.

ولتلافى الأسباب السابقة يتعين اتباع السياسات التالية:

1- العمل على تعزيز الشفافية المالية مع تطبيق قواعد الحوكمه على جميع المؤسسات المالية والاقتصادية العاملة في الدولة.

2- يجب على الدولة معالجة الاختلالات الهيكليه العميقة الموجودة في الاقتصاد الكلى، ولا يتم ذلك إلا عن طريق عدم التوسع في الحصول على القروض الخارجية، والسندات الدولية المقومة بالعملة الدولية في أضيق الحدود الممكنة، لأن التوسع فى الاقتراض الخارجى يؤدى إلى تحميل الدولة بأعباء الدين لفترات طويلة، بجانب أنه لا يعالج مشكلة الاختلال العميق للاقتصاد الكلى من أساسها.

3- يجب أن تكون السياسة المالية المخطط لها من البنك المركزي (والمعنية بالتخطيط للاقتصاد الكلى في مجموعه) طويلة الأمد وتراعى الخصوصية المحلية للسوق المصرية، على أن يشارك في وضع هذه السياسة خبراء اقتصاديين وماليين واجتماعيين وإحصائيين، وأن تكون هذه السياسة فى النهاية ملزمه للبنك المركزي، مع اختيار فريق عمل دائم مهمته تطبيق هذه السياسة بشكل مرحلي ومخطط وممنهج.

4- يجب على الدولة أن تأخذ فى حسبانها طبيعة ظروف السوق المالى بحيث تقوم بالقضاء على المضاربات المالية الضارة بالسوق مع العمل على القضاء على الأسواق السوداء التى تظهر من حين لآخر، ولكى تقوم بذلك يجب عليها انتهاج سياسة سعر صرف مرنة، مما يجعل دائما السوق المالى صحيا ،وجاذبا ومشجعا على الاستثمار[1].

5- يجب على الدولة التوسع فى منح قروض الصناعة والتصدير، وتضييق منح قروض التجزئة المصرفية مع وضع معايير صارمة للاقتراض، والائتمان فى مجال التجزئة المصرفية، وذلك تعزيزا

(1) كما فعلت مصر عند تعويمها لسعر صرف الجنيه المصري في عام 2015 للقضاء على السوق الموازى لكي تعمل على استقرار السوق المالى.

للشمول المالى مما يحقق الاستقرار المالى.

6- تنسيق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بين أجهزة الدولة المعلوماتية المختلفة، وتكليف كل جهاز من هذه الأجهزه بدور محدد لا يتخطاه مع وجود خبراء على درجه عاليه من الكفاءة الاقتصادية ،والاحصائيه داخل كل جهاز من هذه الأجهزه، مع تحديث هذه المعلومات بصفه دائمة شهريا ، مما يتطلب وجود فريق عمل دائم مختص بهذا الجانب المعلوماتى، مع ربط هذه الأجهزه المعلوماتية الكترونيا مع جميع القطاعات الأخرى داخل الدولة، لضمان حصول الأخيره على المعلومة في وقتها وبسرعة، مع عمل دراسات احصائيه اقتصاديه بصفه دوريه تكون متاحة لمن يطلبها.

ثانياً: العلاقة بين الشمول المالى، والاستقرار المالى.

يجب على الدولة اذا أرادت تعزيز الشمول المالى أن تعمل على تحقيق استقرارا ماليا كاملا فى الدولة، لأنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالى دون وجود استقرار مالى، كما انه لا يمكن تحقيق الاستقرار المالى مع وجود نسبة كبيرة من القطاع الاقتصادى والمجتمع مستبعدة من الناحية المالية (مثل / مجموعة المناطق الأقل حظا فى المناطق الحضارية الفقيرة، الفقراء، سكان المناطق الريفية) [1].

فيجب على الدولة أن تعمل دائما على تعزيز الشمول المالى؛ لأنه يساعد على تحسين الظروف المالية للمهمشين والفقراء، والفئات الغير مدرجة فى الاقتصاد الرسمى، ولا يتم ذلك الا عن طريق عدة وسائل يقترحها الباحث تعمل على تحقيق الاستقرار المالى وبالتالى تعزيز الشمول المالى وبالتالى تتحقق السلامة بين الاثنين.

وسنعرض فيما يلي لوسائل تعزيز الشمول المالي وهي: -

1- إبتكار منتجات مالية جديدة ومبتكره وغير مألوفه تعمل على جذب الفئات المُهّمشه، والفقيرة للتعامل

(1) العلاقة المتداخلة ببين الاستقرار المالى والشمول المالى- مرجع سابق- ص6.

مع المؤسسات المالية، مثل الودائع المالية متناهية الصغر للغاية والتي تُدر عائدا يوميا مثلا، كأن تصمم مثلا ودائع أقل من خمسمائة جنيه أو أكثر، مما سيجذب شريحة غير هينة من الأفراد والغير قادرين، وخصوصا لو كان هذا العائد دوري ويومي، كما من الممكن أن تصمم شهادات تأمين بنفس القيم والعائد.

2- جذب الفئات الغير مدرجه في الاقتصاد الرسمي إلى التعامل مع المؤسسات المالية عن طريق الإجراءات التالية: -

- منحهم قروض طويلة الأمد في السداد، قرض على عشر سنوات مثلا، مع إعفائهم من الفوائد نهائيا، أو على الأقل أول عاميين فقط، مع العمل على تقنين أوضاع هذه الفئات عن طريق منحهم تراخيص بصوره استثنائية، وعاجله مع توفير الحماية من قبل الدولة.
- عقد دورات اقتصاديه تعليمية وتسويقية بصفه دوريه لهذه الفئات، ولكن بصوره مبسطه تتناسب مع مستوى هذه الفئات الفكري والتعليمي.
- مساعدة هذه الفئات على تنمية التوسعات لمشروعاتهم.

3- جذب فئات حديثي التخرج للعمل الحر، وتدريبهم وتثقيفهم عليه مع منحهم القروض طويلة الأجل بفائدة بسيطة أسوة بالفئات المهمشه مع العمل على إعفائهم من الفوائد لأول عامين مثلا، مع تحصيل فائدة بسيطة عن باقي الأعوام، مع وضع عقوبات رادعة في حالة عدم السداد.

4- تأهيل المسجونين المفرج عنهم حديثا للعمل الحر التجاري، عن طريق تدريبهم في فترة قضاء العقوبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا الصناعية منها، ومساعدتهم بالقروض، والتسويق بعض الإفراج عنهم.

5- تدريب فئة المرأة المعيلة والمطلقات والأرامل، على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية

الصغر، مع منحهم القروض وفتح الأسواق، وإقامة المعارض لتسويق أنتاجهم مع عمل الدعاية اللازمه لهذه المعارض وهذا الإنتاج.

6- تكوين مجموعات من شباب الباحثين في الكليات العلمية والعملية، وجامعة زويل، والمتفوقين والنابغين علميا، ليقوموا بتكوين شركات تجاريه مهمتها إنتاج الأبحاث التكنولوجية التي توصلوا إليها تجاريا مع إمداد شركاتهم بخبراء في التجارة والتسويق والتصدير والقانون لمآزرتهم فنيا وإداريا مع منح هذه الشركات الوليدة قروضا طويلة الأجل وبدون فوائد نهائيا.

***ومما سبق يتضح لنا " أن الشمول المالى يدعم القطاع التجاري العائلي وقطاع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ويجعلهم أكثر قوه من خلال التنمية المالية المستدامة لهذه القطاعات وبالتالي تؤدى إلى دوله أكثر استقرارا اجتماعيا وسياسيا، مما ينعكس على معدلات النمو وبالتبعية مستوى معيشة المواطن".

كما يمكن للشمول المالى أن يحسن من عملية الوساطة مابين الودائع والاستثمارات،وذلك نتيجة طبيعيه لتعزيز الشمول المالى في الدولة عن طريق جذب ودائع من المهمشين ومن فئات جديدة، كحديثي التخرج ،والمسجونين المفرج عنهم حديثا ومن المرأة المعيلة ومن فئات أفراد الاقتصاد الغير رسمي، وذلك عن طريق الإجراءات التي تحدثنا عنها بأعلى، وبالتالي ستزيد الودائع لدى البنوك بصوره هائلة لأكثر من عشره أو عشرين ضعف الوضع الحالي، مما سيمكن البنوك من التوسع في تمويل الاستثمارات بصوره هائلة وبالتالي سيرفع من معدلات النمو الاقتصادي لأرقام غير مسبوقة[1]

هذا فضلا عن زيادة القطاع المالى الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، مع ملاحظة أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر، وتفادى

(1) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى: تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص 6.

تركزها.

وباستقراء بعض الدراسات الحديثة نجد أن القطاع المالى الشامل عادة ما يتميز بقاعدة الودائع المستقرة، إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت إن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية، قد يؤدى إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة.

كما تبين أن ودائع العملاء ذوى الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل فى حالة نفاذ المصادر الأخرى، لأنه تبين أن المدخرين ذوى الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وهو ما يؤدى إلى ارتفاع حجم الودائع عند المؤسسات المصرفية وبالتالى زيادة الحصيلة المالية عند هذه المؤسسات، وبالتالى زيادة قدرة هذه المؤسسات على تمويل الاستثمار[1].

وهكذا نجد أن ما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة فى القطاع المصرفى بصفة عامة هو أنه فى أوقات الشدة أو الأزمات المالية يقوم نسبة كبيرة من المدخرين، وخاصة المدخرين الكبار بسحب ودائعهم من البنوك، ولذا فلكي نحد من ذلك يجب أن تكون الودائع أكثر تنوعا بضم الفئات منخفضة الدخل.

ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول عل الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد، الأمر الذي يؤدى بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالى، بناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالى في الودائع المصرفية يؤدى إلى استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيولة، وبالتالي يدعم الاستقرار المالى بشكل عام، كما أن الشمول المالى يؤدى إلى توجيه الأرصده الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجيه، وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.

---

(1) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى – مرجع سابق– ص7.

وعلى جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظاميه أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالى من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدى إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، مما يدعم مقترحات الباحث فى توسيع دائرة هذه القروض، وضم فئات أخرى مثل المرأة المعيلة، وضم الفئات الغير مدرجه في الاقتصاد الرسمي، وتيسير حصولهم على تلك القروض، كما سبق وأن ذكرنا مما يدعم عملية النمو ككل.

ووفقا لما سبق، فإنه يتلاحظ لنا أن الشمول المالى يعمل على تغيير بنية النظام المالى في الدولة ككل ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت، أو توسعت في الأسواق الجديدة.

وأخيراً أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالى، فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات، تعد بدائل غير مجديه عن الخدمات المالية الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدرا لعدم الاستقرار المالى، حيث من الممكن أن يمثل الاستبعاد المالى من أهم عوامل تفشى ظاهرة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

المطلب الثانى

الارتباط بين الشمول المالى والحماية المالية للمستهلك

تمهيد: –

تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن فى العلاقة بين مقدمى الخدمات المالية وبين

المستهلكين، ويتأتى ذلك عن طريق تعزيز الحماية المالية للمستهلك، ولكى توفر الدولة الحماية المالية للمستهلك يجب أن تتوفر لديها المعلومات الكافية عن عملاء التجزئة المصرفية وكذلك عن معاملاتهم المالية مع مقدمى الخدمات المالية، بحيث تعمل الدولة دائما على تخفيض معدلات أسعار العائد المبالغ فيها والتى يفرضها مقدم الخدمة المالية على عملاء التجزئة المصرفية، دون إدراك من هؤلاء العملاء لمفهوم معدلات أسعار العائد السنوية الفعلية، وخصوصا لو كان هؤلاء العملاء أقل خبرة مع وجود منتجات أكثر تعقيدا.

وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات المالية تتبنى ممارسات للتأكد من تقديم خدمات عالية الجودة، إلا أن بعض المؤسسات تهتم فقط بزيادة الأرباح على حساب المستهلكين الذين قد يجدون أنفسهم مثقلون بالديون الزائدة، أو لا يوجد عائد كافٍ على استثماراتهم.

ذلك بالإضافة إلى عدم توافر سياسات للتحكم في قوى السوق لدى تطبيق مبادئ الشمول المالى مع غياب حماية مالية مناسبة للمستهلك، قد يؤدى إلى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين نتيجة حصولهم على خدمات مالية مابين زيادة المديونيات على العملاء وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيها، وبالتالي فقدان المدخرات، أو الأصول المرهونة خاصة لدى وجود مؤسسات تهدف لتحقيق الأرباح في الأجل القصير.

وسنعرض فيما يلي لضوابط الحماية المالية ولكيفية توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك، وذلك في نقطتين هما:

أولاً: ضوابط الحماية المالية.

ثانياً: كيفية توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك.

أولاً: ضوابط الحماية المالية: –

1. قيام الجهات الرقابية بدورها الرقابى لضبط السوق.

2. انضباط السوق يساعد على نمو الأسواق التجارية والمالية وبالتالى يساعد على نمو الأسواق بشكل عام.

3. احتياج المستهلكين إلى معلومات كافيه لاتخاذ قرارات جيده.

4. تحسين الثقافة المالية يتطلب تتضافر جهود أصحاب المصلحة.

1. قيام الجهات الرقابية بدورها الرقابى لضبط السوق.

يجب على الجهات الرقابية تحليل شكاوى المستهلكين لكى تفهم قضايا ومشاكل هؤلاء المستهلكين، كما يجب على تلك الجهات الرقابية دراسة اتجاهات وممارسات السوق دراسة وافية حتى تستطيع القيام بدورها المنوطه به على أكمل وجه، وغالبا ماتكتشف الجهات الرقابية فى بعض الأحيان ممارسات قد تضعف من ثقة المستهلك فى السوق عند حصوله على الخدمة المالية من مقدمها، ويجب أن تشمل الأدوات الرقابية جمع المعلومات الكافية ذات الصلة بالمنتجات المالية المقدمة من المؤسسات المصرفية، وكذلك مراقبة وسائل الإعلام وكذلك إجراء المسوحات والاستقصاءات على الصناعة والمستهلك، مع عمل مقابلات واستقبال مكالمات هاتفية ؛حتى يتسنى لتلك الجهات الرقابية إصدار قواعد منظمة وإجراءات ملائمة للتنفيذ قائمة على تقييم حقيقى لموقف السوق.

2. انضباط السوق يساعد على نمو الأسواق. التجارية والمالية وبالتالى يساعد على نمو الأسواق بشكل عام.

يجب على الدولة حث وتشجيع المؤسسات المالية على أساس تقديم أفضل جودة للمنتجات والخدمات بأقل التكاليف الممكنة، مما يؤدى إلى جذب عملاء جدد ونمو الأسواق، خصوصا لو صممت

المنتجات المالية تحت إشراف البنك المركزي ومنحت التسهيلات البنكية وفقا لمعايير واضحة ومرنة تلتزم بها كل البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية، ووجدت آلية فعالة لحل شكاوى المستهلكين مما يساعد على انضباط ونمو الأسواق.

3. احتياج المستهلكين إلى معلومات كافيه لاتخاذ قرارات جيدة: –

يسعى مقدموا الخدمات المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العملاء الجدد والسوق بما في ذلك إجراء تحليل لبياناتهم التاريخية الائتمانية، وتقييم السوق، حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات سليمة بشأن التعامل مع هؤلاء العملاء.

ومن ناحية أخرى يفتقر مستهلكي الخدمات المالية وخاصة العملاء الجدد إلى المعلومات الكافية عن النظام المالى والمعاملات المالية، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت المنتجات والخدمات المالية أكثر تطورا وتعقيدا، كلما زادت الفجوة بين المؤسسات المالية وعملائها، ويمكن أن تؤدى المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية إلى تخفيف مشكلة تباين المعلومات، خاصة مع وجود قدر من الإفصاح للعملاء عن المعلومات التي يمكن استخدامها، مما يساعد على التثقيف المالئ وبالتالي إدخال عملاء جدد في السوق.

كما أن وجود قواعد حماية مالية ضروري لتوعية المستهلك لفهم حقوقه والتزاماته من خلال الإفصاح عن المعلومات في التوقيت المناسب خاصة في المراحل المختلفة من العلاقة التعاقدية.

وعليه يقترح الباحث أن تشكل هيئة لتسجيل المعلومات الائتمانية تابعه للبنك المركزي المصري، تكون مهمتها تسجيل المعلومات والتاريخ الائتماني لكل أفراد الشعب سواء الذي يستخدم الخدمات المالية، أو الذي لا يستخدمها بشرط أن يتم هذا التسجيل بقوة القانون، أي يكون هناك نوع من الإلزام يقع على عاتق المواطن بضرورة التوجه لتلك الهيئة لتسجيل بياناته الائتمانية، والغرض من ذلك هو توفير المعلومة

الائتمانية في التو واللحظة لمن يطلبها من مقدمي الخدمات المالية، على أن تحدث هذه المعلومات بصفة دورية، وتخطر تلك الهيئة بأية مستجدات تطرأ على تاريخ المواطن الائتماني.

4. تحسين الثقافة المالية يتطلب تتضافر جهود أصحاب المصلحة.

يجب على الأطراف المعنية (المستهلكين– المؤسسات المالية – الجهات الرقابية) أن تلعب دورا رئيسيا فى تعزيز انضباط السوق، على أن يتم تثقيف المستهلكين، والأخذ بآرائهم حول الخدمات المالية المقدمة لهم، كما ينبغي على المؤسسات المالية توفير بيئة صالحة لحماية المستهلكين، ويتعين على الجهات الرقابية، توفير الإشراف والرقابة الصارمة، لضمان تلبية احتياجات الجانبين وتعزيز الثقة في النظام القائم.

ثانياً: كيفية توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك

يتم توفير الحماية المالية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية ما يلي[1].

1. تقديم المشورة الائتمانية.
2. التثقيف المالى للمستهلك.
3. الانصاف.
4. الإفصاح.
5. الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة.

1. تقديم المشورة الائتمانية:

يجب على مقدمى الخدمة المالية تقديم مشورة ائتمانية فعالة، كمساعدة للعملاء الغير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية أو فى حالة زيادة مديونية هؤلاء العملاء، حيث إن تقديم هذه المشورة تساعد

(1) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى – مرجع سابق– ص14–16

هؤلاء العملاء على إدارة مواردهم وتثقيفهم ماليا فى نفس الوقت.

كما يجب على مقدم الخدمة المالية وضع خطط فعالة لإدارة الديون، والتفاوض المثمر مع العملاء المتعثرين فى محاولة لتخفيض الأقساط المستحقة عليهم، وكذلك تخفيض أسعار العائد، وتيسير شروط السداد، ومدها لفترة أطول حتى يتسنى لهؤلاء العملاء المتعثرين الوفاء بالتزاماتهم المالية.

فيجب على مقدم الخدمة المالية ألا تتحكم فكرة الجباية فى تفكيره وفى علاقته مع المستهلكين، بل يجب أن يتم تثقيف مقدمى الخدمات المالية على فكرة مساعدة المتعثر لا على فكرة جباية الأموال منه، فإذا استطعنا أن نغير من سياسة مقدمى الخدمات المالية القائمة على فكرة جباية الأموال من المستهلكين إلى فكرة تقديم النصح والارشاد والمشورة الائتمانية إلى العملاء المتعثرين، فنستطيع أن نحقق الحماية المالية كاملة للمستهلك من ناحية، ومن ناحية أخرى نعمل على استقرار وانضباط الأسواق.

2. التثقيف المالى للمستهلك:

– يجب ان يتم يتم تثقيف المستهلك ماليا من قبل الهيئات الحكومية بحيث يجب أن يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، بحيث يقوم الإعلام بدوره فى تثقيف الجمهور ماليا، ولا يتم ذلك إلا عن طريق تنظيم حملات توعية مستمرة على جميع الوسائل الإعلانية، على أن تكون تلك الحملات بصورة منتظمة، ومكثفة ودائمة مع سهولة العرض لمراعاة محدودي الثقافة.

– ويجب ان تراعى الهيئات الحكومية عند تثقيف المستهلكين مالياً توعيتهم توعية كاملة وذلك لتحقيق التوازن بين المعلومات المالية المتاحة والتى يملكها المستهلكين، وبين المعلومات التى يملكها مقدمي الخدمة المالية، وبالأخص العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية، وذلك لمساعدتهم على إدراك حقوقهم، ومسؤولياتهم وحتى تضيق الفجوة المعلوماتية ما بين مقدم الخدمة والمستهلك.

3. الإنصاف:

يجب على الدولة إنشاء آلية ونظام يضع المسئولية الأولية لحل النزاع على عاتق مقدمي الخدمة المالية، ويليها الرقابة من قبل طرف ثالث مستقل بما يعزز الثقة في النظام القائم.

كما يتعين وضع آليات لمتابعة شكاوى العملاء والمستهلكين، وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمات المالية والجهات الرقابية ومتابعة حلها وعقاب المخطئ وضمان سرعة البت فى تلك الشكاوى هو من أكبر ضمانات الإنصاف.

حيث إن إنصاف المستهلك عند تقديمه لشكواه، يؤدى إلى تعزيز الشمول المالى؛ لأنه أدى إلى توفير الحماية المالية لهذا المستهلك مما أدى إلى استقرار السوق المالى، بصفة عامة نتيجة لهذه الحماية، مما يكون له أبلغ الأثر فى تنوع وامتداد هذا السوق، وبالتالى تعزيز الشمول المالى.

4. الإفصاح:

الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة يفهمها البسطاء من الناس وقليلي الثقافة المالية، بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القرض ولتحسين الشفافية، قد تقوم الجهة الرقابية أو المؤسسة المالية بنشر قائمة بأسعار الخدمات المالية في الصحف أو غيرها من الوسائل الإعلامية ووسائل النشر.

5. الممارسات السوقية العادلة، والمساواة في المعاملة:

يجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء، مراعاة تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أى ضغوط للتأثيرعليهم.

كما يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكد من أن طرق ترويج المنتجات المالية ليست

مضلله، أو صعبة الفهم، وشروط العقد واضحة للمستهلكين لا يشوبها الغموض، أو التحوير أو تراكب المعاني، أو اشتمال العبارات على أكثر من معنى، بل يجب أن تكتب هذه الشروط بخط كبير وواضح.

كما يجب على مقدمي الخدمات المالية تيسير حصول العملاء على الخدمات المالية وفقا للضوابط المحددة الموضوعة من البنك المركزي، على أن يقوموا بمعاملة جميع العملاء وخصوصا الفقراء والبسطاء منهم، والذين قد لا ينظر إليهم على أنهم "عملاء مدرين للدخل" باحترام ومساواة.

وبالتالي نخلق حالة من المساواة والعدالة في السوق تعمل على زيادة ثقة المستهلكين فى المؤسسات المالية القائمة، وبالتالي نعمل على تشجيعهم في التعامل مع هذه المؤسسات، ويكون من أثر ذلك تعزيز الشمول المالى عن طريق زيادة قاعدة العملاء، مما يسهم في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات المالية في البنوك، وبالتالي زيادة قدرة هذه البنوك على إعادة إقراض هذه الحصيلة في صورة قروض للمشروعات الاستثمارية.

المطلب الثالث

الارتباط بين الشمول المالى، والنزاهة المالية

تمهيد:

أجمعت جميع المعايير الدولية على أن مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة تمويل الإرهاب يؤدى إلى النزاهة المالية، ولكن لكى تقوم تلك المعايير بدورها فى تشجيع النزاهة المالية عن طريق مكافحة ماسبق من جرائم يجب أن يتم تنفيذها بشكل صحيح، حيث يعتبر التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير فى الأسواق الناشئة عاملا أساسيا فى استبعاد ملايين الناس من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم فى حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالى يضطر اصحاب هذه الدخول المنخفضة إلى اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعى والاقتصادى للدولة ككل، ويعوق الجهات الرقابية من تعزيز النزاهة المالية نظرا لعدم قدرتها على تتبع حركة الأموال فى القطاع المالى الغير رسمى.

كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة[1].

ولإيضاح العلاقة بين الشمول المالى، والنزاهة المالية يتعين الإشارة لبعض المفاهيم العامة في هذا الشأن: –

أولاً: السياسات.

ثانياً: قصور الخدمات الحكومية.

---

(1) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى – مرجع سابق– ص 8–9–10

ثالثاً: أوجه القصور فى البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها، ومراعاة التطبيق السليم لمبادئ " اعرف عميلك".

رابعاً: نطاق الخدمات المالية الغير رسمية.

أولاً: السياسات:

كي يتسنى فهم الأثر المحتمل لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب على الشمول المالى، يتعين على صانعي السياسات فهم الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالى، والشرائح الرئيسية المتأثرة. وقد قامت دول عديدة بتصميم قوانين مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب بشكل يحد من الآثار السلبية على الوصول إلى الخدمات المالية، وتشجيع كل من الشمول المالى والنزاهة المالية من خلال تيسير تصميم أدوات الرقابة المناسبة لمكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب التي تساند الشمول المالى.

ونظرا لاشتراك الكثير من الجهات الرقابية والحكومية في تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب، وكذا جوانب أخرى للشمول المالى فإنه يتعين على الدولة أن تتبنى سياسة واضحة وشاملة تلزم كافة الجهات بأدوات رقابية فعالة، على أن تشمل هذه السياسة تحقيق الأهداف الآتية: [1]

أ- التشاور بين كافة الاطراف ذات العلاقة وخاصة القطاع الخاص لتحقيق التوازن السليم.

ب- تقييم المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة.

ج- تقييم الموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د- إعداد أدوات رقابة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المعاملات، ومقدمي

(1) العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالى والشمول المالى – مرجع سابق- ص9.

الخدمات المالية.

هـ- التدرج في تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، إن اقتضت الضرورة ذلك.

و- تطوير الأسواق لتشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

أ- التشاور بين كافة الاطراف ذات العلاقة وخاصة القطاع الخاص لتحقيق التوازن السليم:

- يتعين التشاور والتنسيق بين مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص، وهيئات تنفيذ القانون، وجهات الرقابة على المؤسسات المالية، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة لضمان وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يدعم في ذات الوقت متطلبات الشمول المالى.
- كما يتعين إشراك الخبراء بمواضيع الاستبعاد المالى والإجتماعى، والشمول المالى، والخدمات المالية غير الرسمية.
- إلى جانب الاستفادة من خبرات آخرين (مثال: مقدمي الخدمات المالية الغير مسجلين، ومقدمي خدمات الرعاية الاجتماعية، وهيئات إصدار بطاقات الهوية، ومكاتب الاستعلام الائتماني) في مجال مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب والتدابير المناسبة للرقابة عليها.

ب- تقييم المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة:

- تساعد عملية تقييم المخاطر الحكومات على تحديد نقاط الضعف في أدوات الرقابة الحالية وبالتالي تصميمها بشكل ملائم يتناسب مع حجم المخاطر، كما يساعد هذا التقييم على تحديد طبيعة وحجم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة.
- ومع ذلك تحتاج الحكومات إلى تقييم متوازن للمخاطر تأخذ في الاعتبار نقاط الضعف في الأنشطة والخدمات المالية المتاحة والمخاطر المرتبطة بها. وعلى الدول النامية أن تعتبر تقييم

المخاطر عملية مفيدة تساعدها في استخدام مواردها المحدودة للتصدي للمخاطر الرئيسية، بحيث يتم التركيز على الأنشطة المرتفعة المخاطر.

ج- تقييم الموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- لضمان التنفيذ الفعال لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومساندة الشمول المالى، يتعين على صانعي السياسات تقييم قدرات مقدمي الخدمات المالية، والجهات المنظمة للقطاع المالى، ومدى تغطية وسلامة نظام بطاقات الهوية في الدول المعنية. مما يساعدها على تصميم أدوات رقابة وفقا للقدرات الحالية للهيئات الحكومية، وكذلك قدرات مقدمي الخدمات المالية.

د- إعداد أدوات رقابة خاصة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب تتناسب مع المعاملات، ومقدمي الخدمات المالية:

- في حالة تدنى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن للدول تطبيق إجراءات مبسطة للفحص النافي للجهالة واستخدام توصيات مجموعة العمل المالى الدولية fatf لتصميم أدوات لا تعوق الشمول المالى.
- ومن الممكن أن يتضمن المنهج تعديل الشروط الخاصة بالمستندات التي يقدمها العميل والتحقق منها، وتبسيط شروط حفظ السجلات، إلى جانب إطلاق قنوات خدمة جديدة باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة.

هـ- التدرج في تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إن اقتضت الضرورة ذلك:

- يتعين على كافة الدول السعي نحو استيفاء معايير مكافحة غسل الأموال خلال فترة مقبولة مع وضع خطة زمنية محددة التواريخ لمراحل التطبيق مع مراعاة التدرج في خطوات التنفيذ بصورة

سليمة، وذلك لتفادى تصميم أدوات رقابة مكلفة، وذات تأثير محدود.

- وبالنسبة للدول التي ليس لديها موارد لتغطية كافة مجالات المخاطر المحتملة على نحو فعال، فإنها تستطيع أن تتبع منهج يستند إلى المخاطر وفقا للأهمية النسبية.

و- تطوير الأسواق لتشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية:

- يتعين على صانعي السياسات تشجيع التدابير التي تسمح بتقنين مقدمي الخدمات في القطاع الغير رسمي.

- كما يجب تشجيع العملاء على التعامل مع مقدمي الخدمات المالية فى القطاع الرسمي للاستفادة من حماية أكبر، كما يستفيد القطاع المالى من الوساطة الرسمية الخاصة بالإيداعات والقروض، وتتضمن مبادرات السياسات التي تشجع الشمول المالى وتساند أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب ما يلي:

1. تيسير إجراءات التسجيل والترخيص لمقدمي الخدمات المالية في القطاع الغير الرسمي، ومن يخدمون العملاء ذوي الدخول المنخفضة.
2. وضع ميثاق السلوك لمقدمي الخدمات المالية في القطاع الغير رسمي، وزيادة مستوى الخدمات المقدمة للعملاء أصحاب الدخول المنخفضة.

1- الحد من المميزات المتاحة لاستخدام القنوات الغير رسمية، على سبيل المثال/ السوق الموازى لأسعار الصرف التي قد تؤثر على سلوكيات العميل.

2- تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد، وخاصة ذوي التكلفة الأقل وذوي التكلفة المنخفضة والمتطلبات الأيسر مثل الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول.

ثانيا: قصور الخدمات الحكومية:

- من الممكن أن تؤثر القدرات الحكومية للرقابة على عملية مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على السياسة الخاصة بالشمول المالى حيث تتجه الجهات الرقابية إلى الرقابة والإشراف على المؤسسات الكبيرة دون أن تُعير اهتماما كبيرا لمؤسسات التمويل الصغيرة الغير رسمية.
- ونتيجة لذلك تزداد تكاليف الإمتثال على المؤسسات الخاضعة للرقابة والإشراف مع عدم وجود زيادة مماثلة على المؤسسات غير الخاضعة، الأمر الذي يدفع مؤسسات التمويل التي تخضع للرقابة إلى الانسحاب من الأسواق المنخفضة الدخل، لتفادى تكبد التكاليف التي تخضع لها.

ثالثا: أوجه القصور فى البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها ومراعاة التطبيق السليم لمبادئ" إعرف عميلك":

- فى حالة عدم وجود نظام قومي لتحديد الهوية، أو كان هذا النظام يفتقر إلى النزاهة، أو كان من الصعب الوصول إلى البيانات، فإن المؤسسات المالية في الغالب تتكبد تكاليف إضافية للتحقق من معلومات الفحص النافي للجهالة للعميل مما قد يدفع المؤسسات إلى الإنسحاب من المعاملات المنخفضة.
- والإنسحاب من المعاملات المنخفضة يشمل المعاملات المالية المنخفضة القيمة والأقل ربحا، وإضافة إلى ذلك فإن التي لديها أنظمة قومية موثقة للتحقق من الهوية قد تخفق في تغطية نسبة كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة أو من يقطنون مناطق ريفية نائية، وتتركهم بلا مستند هوية رسمي أو ما يفيد وجود عناوين سكن رسمية.

رابعاً: نطاق الخدمات المالية الغير رسمية:

- تقدم الخدمات المالية الغير رسمية خاصة في الدول الأقل تقدما من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومقرضي الأموال (أفراد غير رسميين)، أو الأطراف العاملة في مجال تحويل الأموال بصورة غير رسمية، أو جمعيات التمويل الغير مسجلة وغيرها من الأطراف الكثير.

وتتضمن هذه الخدمات المالية الغير رسمية قبول الودائع من العملاء[1]، وتقديم القروض الإستهلاكية، وتحويل الأموال بعيدا عن القطاع المالى الرسمي. وفى الغالب يفضل أصحاب الدخول المنخفضة استخدام الخدمات المالية الغير رسمية، نظراً لإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد، ووجود علاقات قوية مع هذه الجهات الغير رسمية، غالبا ما تكون علاقات شخصية مع الدراية الكاملة للأفراد بما تقدمه هذه الجهات الغير رسمية من خدمات. وغالبا ما تكون اشتراطات إثبات الهوية أقل، بل إن الخدمات المالية غالبا ما تمنح بالضمان الشخصي.

(1) كتوظيف الأموال مثلا من قبل أفراد أو تجار في السوق.

المبحث الثانى

الشمول المالى والنمو الاقتصادى

تمهيد وتقسيم:

تهدف أى دولة من تعزيز عملية الشمول المالى إلى تحقيق النمو الاقتصادى فى النهاية، ولكن دائما ما تصطدم بعدة معوقات تقنية أو نظامية تحول دون تحقيق الشمول المالى، وبالتبعية رفع معدلات النمو الاقتصادى، وتتمثل هذه المعوقات فى الأغلب الأعم فى تواضع نظام الحسابات المصرفية، وتواضع أعداد المتعاملين مع المؤسسات المصرفية ،وذلك لعدم وجود عناصر جاذبة تجعلهم يتعاملون مع تلك المؤسسات، وعليه سنعرض فى هذا المبحث مقترحات لآلية تطوير نظام الحسابات المصرفية، بما يعزز من عملية الشمول المالى بالتبعية، وأثر ذلك التطوير على مستوى الادخار والنمو وأثر ذلك على الشمول المالى، وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: تطوير نظام الحسابات المصرفية فى مصر بما يعزز الشمول المالى.

المطلب الثانى: أثر تطوير نظام الحسابات المصرفية على مستوى الادخار، والنمو الاقتصادى.

المطلب الأول

تطوير نظام الحسابات المصرفية فى مصر بما يعزز الشمول المالى

تمهيد:

سنعرض في هذا المطلب لعدد من المقترحات لتحقيق أهداف الشمول المالى والتحول لاقتصاد غير نقدي، ولكن دون المساس بالقدر المطلوب من الضوابط الرقابية والقانونية التى تضمن الحفاظ على سلامة السوق. وعلى سرية حسابات المتعاملين كما تضمن استمرار التوجه الحإلى لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وقد تم تقسيم هذه المقترحات بحيث تشمل ما يتعلق منها بالترخيص بفتح فروع البنوك وبضوابط فتح الحسابات المصرفية، ثم بالتعامل عليها من خلال الانترنت والهاتف. [1]

أولاً: العمل على زيادة فروع البنوك:

ينظم القانون المصرى "قانون البنوك" إجراءات إنشاء وتسجيل فروع البنوك فى مصر فى المواد (32) و(33) و(7) و(8) من لائحته التنفيذية.

فبالنسبة لانشاء الفرع: اشترط القانون ضرورة الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك المركزى قبل بدء انشاء الفرع، أو افتتاحه واضافت اللائحة بأن يتم تقديم "طلب إنشاء الفروع للبنوك القائمة فى مصر إلى البنك المركزى للحصول على الموافقة المبدئية ويعرض الطلب على مجلس إدارة البنك المركزى لإصدار قرار فى شأنه، وعلى البنك الذى حصل على الموافقة المبدئية لإنشاء الفرع التقدم بطلب لتسجيل الفرع[2].

(1) تيسير التعامل فى الحسابات المصرفية خطوة نحو الشمول المالى – دراسة لصندوق النقد العربى ص 41.

(2) مادة (8) من اللائحة التنفيذية لقانون البنوك، ومادة (7) من اللائحة التنفيذية لقانون البنوك.

أما بالنسبة لتسجيل أى منشاة ترغب فى مزاولة أعمال البنوك نص القانون على ضرورة أن يتم تسجيل أية منشاة ترغب فى مزاولة أعمال البنوك فى سجل خاص يعد لهذا الغرض لدى البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارته" على إن يتخذ الفرع أحد أشكال البنوك المحددة فى القانون ،ويقدم طلب التسجيل إلى البنك المركزى، وذلك بعد أداء رسم مقداره سبعة آلاف جنيه عن كل فرع وتودع حصيلة هذه الرسوم فى الحساب الخاص برسم الرقابة والإشراف بالبنك المركزى، ويصدر بتنظيم الحساب، وقواعد الصرف منه قرار من مجلس إدارة البنك المركزى[1].

وتطبيقا لذلك فقد وافق مجلس ادارة البنك المركزى فى قراره الصادر بتاريخ 3 يونيو 2008 على عدة ضوابط استرشادية ينبغى على البنوك الالتزام بها عند التقدم بطلبات لفتح فروع جديدة ،والتى سيراعى البنك المركزى تطبيقها بقدر من المرونة وفقا لظروف كل حالة على حدة[2] ويوجد ثلاثة جوانب لمعايير إنشاء فروع البنوك : جانب ، وجانب تقييمى، وجانب تنظيمى ، والجانب القياسى معنى بتحديد الحد الأقصى لعدد الفروع المسموح بها لأى بنك استنادا إلى قيمة رأس المال الأساسى لكل بنك، وبحيث يتم تخصيص مبلغ 20 مليون جنيه من رأسمال البنك الأساسى لكل فرع.أما الجانب التقييمى فينظر إلى مسائل مثل مدى التزام البنك بالقوانني والتعليمات الرقابية فى فى أمور مثل / الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال واسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والتأكيد من أن البنك الساعى للتوسع لديه خطة عمل معتمدة من مجلس إدارته، ومقدمة للبنك المركزى، وشاملة لعناصر محددة من ضمنها مدى احتياج مناطق معينة لفروع مصرفية جديدة بحيث تكون الفروع الجديدة فى مناطق محرومة ، أو يقل فيها تواجد الخدمات المصرفية من بنوك منافسة مع اعطاء اولوية للفروع خارج القاهرة الكبرى والاسكندرية وأخيرا ينظم الجانب التنظيمى امور مثل ضرورة تقديم البنك طلبات لفتح فروع جديدة خلال شهر محدد هو شهر

(1) مادة (32) من اللائحة التنفيذية لقانون البنوك.

(2) الباب الأول من دليل تعليمات البنك المركزى الخاص بترخيص إنشاء البنوك وفروعها ص 13.

سبتمبر، وكذلك تحديد المستندات والمعلومات المطلوبة من البنوك عند التقديم.

ونظرا لأن كثيرا من المواطنين وفئات الشعب المختلفة، خاصة فى المناطق الريفية والعشوائية والنائية لا تزال تجد الوصول إلى فروع البنوك المختلفة امرا عسيرا ومكلفا ولذا يجب إعادة النظر فى تخفيف بعض شروط فتح فروع البنوك الصغيرة بما يساعدها على الانتشار الجغرافى، وتيسر على المتعاملين معها، ولذا فإننا نقترح ما يأتى:

- تشجيع فتح المزيد من الفروع عن طريق تخفيض رأس المال المخصص لكل منها.
- عدم التقيد بضرورة وضع الخطة السنوية لفتح الفروع وتقديمها فى موعد معين فى العام.
- الموافقة على فتح فروع "الإلكترونية" قليلة التكلفة، وحيث يمكن للعملاء التعامل على حساباتهم بواسطة الربط مع الفروع الأكبر.
- العمل على زيادة ماكينات الصراف الآلى فى شتى أنحاء الجمهورية وخصوصا المناطق النائية منها.

ثانياً: العمل على زيادة الحسابات المصرفية لأفراد المجتمع:

يتطرق هذا المبحث إلى متطلبات فتح الحسابات المصرفية، وهى منسجمة مع الضوابط المطلوبة لتحقيق أهداف مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ومع ذك تظل هناك مساحة ممكنة لإدخال قدر من التيسير على متطلبات فتح الحسابات دون الاخلال بالضوابط الرقابية السليمة، وهوما يمكن تحقيقه عن طريق:

- الإكتفاء بالنسبة لفتح الحسابات العادية بتقديم تحقيق الشخصية متضمنا محل الإقامة والإقرار على مسئولية صاحب الحساب بالمهنة التى يزاولها وباقى البيانات المطلوبة لفتح الحساب.
- الإعفاء من مصاريف فتح الحسابات لفئات خاصة تشجيعا لها على بدء العمل المصرفى مثل /

الطلاب الجامعيين، والفئات محدودة الدخل، وفئات المهمشين.

- الإعفاء من المصاريف أيضا لأصحاب المشروعات التى تعمل بعيدا عن الاقتصاد الرسمى بحيث يكون فتح الحسابات البنكية من ضمن متطلبات تقنين أوضاع هذه المشروعات، حيث يكون الهدف من ذلك التشجيع على الاندماج فى الاقتصاد الرسمى.

ثالثاً: متطلبات التعامل عن طريق الإنترنت والهاتف:

- تسهيل فتح حسابات مصرفية محدودة المزايا والتعاملات على الهاتف مباشرة، ودون الحاجة لاجراءات فتح الحساب الورقى اكتفاء بما يتم الإفصاح عنه لشركات الهاتف عند شراء الخط، ومع وضع قيود على الاستخدام اليومى والشهرى للحساب، وذلك كله مع استمرار العمل بضرورة عدم تفعيل الأوامر المصرفية من خلال الهاتف، إلا بعد إدخال الرقم القومى ورقم المحمول معا.
- تسهيل إجراءات تحويل الأموال لمستخدمى الهاتف بين حساباتهم الهاتفية دون اشتراط فتح حسابات مصرفية، واكتفاء بما يتم الإفصاح به لشركات الهاتف من بيانات تخص العملاء، حتى لو تطلب الأمر زيادة شروط الحصول على خط هاتفى من شركات الهاتف المحمول؛ لتتوافق مع ضوابط فتح الحسابات.
- بالنسبة للحسابات التى يتم التعرف على هوية العملاء، وفقا للقواعد المعتادة النظر فى السماح للبنوك بتوسيع نطاق الخدمات المصرفية التى يمكن تقديمها هاتفيا دون اشتراط الحضور للفرع مثل / تقديم تسهيلات ائتمانية محدودة على الحساب الهاتفى.
- العمل على السماح لمستخدمى النظام بالتعامل على حساباتهم دون اشتراط تملك أجهزة هواتف ذكية.

رابعاً: متطلبات الاحتفاظ بالمستندات:

دائما ما تتطلب القرارات الرقابية المختلفة الصادرة عن البنك المركزى وعن وحدة مكافحة غسل

الأموال إلى ضرورة الاحتفاظ بالمستندات والوثائق المتعلقة بالحسابات المصرفية، وبالتعاملات عليها للمدد القانونية الملزمة، ومع ذلك فان الاحتفاظ بهذه المستندات وفقا للطرق التقليدية وللمدد المنصوص عليها فى قواعد الاثبات الواردة بالقانون المدني، وقانون التجارة، يمثل عبئا وتكلفة طائلة على البنوك ترفع من تكلفة تقديم الخدمات المصرفية، وتحد من استعداد البنوك لجذب الإعداد الغفيرة من المودعين والمتعاملين.

لذلك فإننا نقترح أن يتم تضمين قانون البنوك نصا جديدا ومحددا يقضى بأن تكون مدة التقادم للاحتفاظ بمستندات الحسابات المصرفية والتعاملات عليها ثلاث سنوات من تاريخ التعامل ، أو تاريخ قفل الحساب وأن يعتبر الاحتفاظ بالمستندات بالوسائل الالكترونية المعتمدة من البنك المركزى وسيلة إثبات كافية، وذات أثر قانونى بين الأطراف وفى مواجهة الغير مع العمل باستمرار على تحديث هذا النص التشريعى، بما يتوافق مع متطلبات كل مرحلة، وبما لا يؤثر على القواعد، والعرف القانونى الراسخ فى هذا المجال، وأيضا بما لا يحدث تعارض مع ما جاء فى أية قوانين وتشريعات أخرى.

المطلب الثانى

أثر تطوير نظام الحسابات المصرفية على مستوى الادخاروالنمو الاقتصادى

تمهيد:

لكي نرصد النتائج التي تؤدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى كاثر غير مباشر لعملية تعزيز الشمول المالى يجب ان نتناول مفهوم الادخار والنمو الاقتصادى كلا على حدة ثم نبين علاقة هذين المفهومين بالشمول المالى والكيفية التى إذا تعزز بها الشمول المالى تؤدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى، وعليه سنقوم بعرض مفهوم الادخار ثم نعرض مفهوم النمو ثم نبين أثر رفع معدلات الادخار على عملية تعزيز الشمول المالى، وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادى.

أولاً: مفهوم الادخار:

يؤدى الادخار المتراكم فى تمويل الاستثمار، مما يؤدى بدوره إلى رفع معدلات التنمية[1]، ولن يتم تحقيق هذا التراكم فى الادخار إلا اذا قمنا بتطوير نظام الحسابات المصرفية فى مصر، وفقا للمقترحات التى تم عرضها فى المبحث السابق.

ويتم تعزيز عملية الشمول المالى نفسها نتيجة أيضا لعملية تراكم الادخار، الذي هو نتيجة لتطوير نظام الحسابات المصرفية، أو بعبارة أوضح، فأن عملية تطوير الحسابات المصرفيه، والتى يقصد بها فى الأساس تعزيز الشمول المالى، أدت إلى نتيجه فرعيه أخرى وهي تراكم الادخار.

وينقسم الادخار من الناحية الاقتصادية إلى عدة أنواع وهي:

---

(1) انظر – الاستاذ الدكتور. عبد الله الصعيدى – بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية – مكتبة كلية الحقوق – جامعة عين شمس – غير محدد التاريخ – ص 67

1- الادخار التقليدى (الادخار المحلى).

2- الادخار الاصيل.

3- الادخار القومى الإجمالى.

4- الادخار القومى الصافى.

5- الادخار العام.

1- الادخار التقليدى (الادخار المحلى):

معنى الادخار التقليدى " هو نسبة الادخار من الناتج المحلى الإجمالى بحيث ينتج عن هذه النسبة ما يعرف بمعدل الادخار المحلى الإجمالى "

ويمكن صياغة المفهوم السابق فى المعادلة الآتية:

الادخار التقليدى (الادخار المحلى) = الناتج المحلى الإجمالى – الانفاق الاستهلاكى النهائى[1].

وعموما فان مكونات الادخار التقليدى أو المحلى هى، ادخار عائلى، وادخار قطاع الاعمال، وادخار الحكومة.، وينقسم عموما الادخار العائلى ما بين ادخار اختيارى وادخار إجبارى ويعرف الادخار الاجبارى بأنه" مجموع مدخرات الأفراد (الاشتراكات التامينية) لدى الهيئة العامة للتامين الاجتماعى"، اما الادخار الاختيارى " يحسب باعتباره المتبقى من الادخار العائلى بعد خصم الادخار الاجبارى"

وبتحليل النسب التاريخية للادخار المحلى فى الاقتصاد المصرى أو على الاقل فى اخر ثلاثون عاما، نجد أن الإدخار العائلى يشكل المكون الأكبر للادخار المحلى الإجمالى عموما، أما ادخار قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص فلم يزد على ربع معدل الادخار المحلى، بينما النسبة الأكبر كانت الادخار

(1) انظر ا.د / إبراهيم العيسوى – الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما- المكتبة الاكاديمية – 2007- ص 248و ص 249 و ص 252وص 256.

العائلى، بينما كان معدل الادخار الحكومى بالأخص سلبيا طوال تلك الفترة.

ويبلغ معدل الادخار التقليدى أو المحلى حاليا فى مصر، وفقاً لأحدث بيانات وزارة التخطيط[1] 5.8 % فقط من الناتج المحلى الإجمالى خلال عام 2015 – 2016 مقابل نمو 13% خلال عام 2010.

ذلك لأن مجموعة من العوامل تضافرت للهبوط بمعدل الادخار القومى إلى هذا المستوى المتدنى فى السنوات الأخيرة، وفى مقدمة هذه العوامل تراجع مستوى الإنتاج، وارتفاع التضخم، وانخفاض الأجر الحقيقى الذي يحصل عليه المواطن، الأمر الذي لم يعد هناك شىء يتبقى للادخار.

2 الادخار الأصيل:

يُنسب الادخار الأصيل إلى الدخل القومى الإجمالى، ويعنى الادخار الاصيل الادخار القومى الصافى مجموعا مع الإنفاق على التعليم، مطروحا من مقابل استنفاد الطاقة، والموارد المعدنية والغابات، وقيمة الضرر الناتج عن تلوث الهواء، بانبعاثات ثانى أكسيد الكربون، وغيرها من الانبعاثات الضارة، وتقييم الضرر المرتبط بتلوث الهواء مستبعدا من حساب معدل الادخار الأصيل لعدم توافر بياناته، ويمكن حساب الادخار الأصيل وفقا للمعادلة الآتية:

الادخار الاصيل = الادخار القومى الصافى +الانفاق على التعليم – مقابل استنفاد الطاقة، والموارد المعدنية والغابات، وتقييم الضرر الناتج عن تلوث الهواء، وغيرها من الانبعاثات الضارة.

وعندما ننتقل إلى الحديث عن الادخار الأصيل نلاحظ، أن لمفهوم هذا الادخار ميزتين:

الأولى: انه مفهوم صاف، بمعنى أنه يستبعد من الادخار القومى الإجمالى مقابل استهلاك الوصول

(1) الموقع الالكترونى للأهرام الاقتصادى على الإنترنت نقلا عن بيانات وزارة التخطيط المصرية.

للراسمالية، وصولا إلى الادخار القومى الصافى، كما يستبعد من الأخير، مقابل استنفاد الموارد الطبيعية الناضبة، وقيمة الضرر المرتبط بتلوث البيئة خاصة تلوث الهواء.

الثانية: إنه مفهوم أكثر اتساعا من الادخار التقليدى أو المحلى، حيث إنه يضيف إلى الادخار الصافى على النحو السالف بيانه قيمة الانفاق على التعليم، وعلى هذا نستطيع القول: إن التراكم لا يكون فى الثروة المادية فحسب، بل انه يمتد ليشمل الثروة البشرية أيضا.

3- الادخار القومى الإجمالى:

يُنسب الادخار القومى الإجمالى إلى الدخل القومى الإجمالى، وذلك للحصول على معدل الادخار القومى الإجمالى ويمكن صياغته فى المعادلة التالية:

الادخار القومى الإجمالى = الادخار المحلى الإجمالى – صافي الدخل، وصافي التحويلات الجارية من الخارج.

4- الادخار القومى الصافي: -

ويمكن صياغته فى المعادلة التالية للحصول على الادخار القومى الصافي:

الادخار القومى الصافى = الادخار القومى الإجمالى – إهلاك رأس المال.

5- الادخار العام:

ينصرف مفهوم الادخار العام إلى "الادخار الحكومى، والذى يتكون من فائض الايرادات الجارية مخصوما منها النفقات الجارية المشروعات المملوكة للدولة (القطاع العام) و الإيرادات السيادية التى

تحصل عليها الحكومة نتيجة للضرائب والرسوم بمختلف أنواعها "[1]، فالادخار العام وفقا للمفهوم السابق، هو أحد مكونات الادخار التقليدى(الادخار المحلى الإجمالى).

ويلُاحظ فى مصر ضآلة مساهمة الادخار العام فى الناتج القومى الإجمالى، وكذلك ضآلة مساهمة هذا الادخار فى إجمالى الادخار المحلى بصفة عامة، ويرجع ذلك إلى عدم التناسب بين الإنفاق العام، والموارد العامة للدولة، مما يمثل اختلالا أساسيا فى التوازن الاقتصادى العام.

وتتمثل العوامل المؤثرة فى حجم المدخرات المحلية فى مصر فى الآتى: -

1. انخفاض مستوى دخل الفرد وتواضع معدلات نموه.
2. تفشى نزعة الاستهلاك التى اجتاحت المجتمع المصرى منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى سنة 1974 وما يصاحبها من انفلات فى الاستيراد والاستهلاك، ويتمثل الاستهلاك فى ذلك النشاط الذى يقوم فيه الأفراد بانفاق مبلغ من المال من الممكن ادخاره على اشباع حاجاتهم الغير ضرورية، بمعنى ،ن كل قرار يتخذه الأفراد فيما يتعلق بالاستهلاك، إنما هو فى الوقت ذاته قرار يؤثر فى الادخار والعكس صحيح[2].
3. الاتساع المستمر فى الفوراق بين الطبقات أدى إلى انخفاض معدلات الادخار عبر الزمن مع غياب الدور الاجتماعى والاقتصادى للدولة فى تقليص الفجوة الطبقية ما بين الفقراء والأغنياء.
4. ميل الاستثمار للتركز فى سلع غير قابلة للاتجار من جهة، وتحول الاسعار النسبية لصالح هذه

---

(1) انظر ا.د / إبراهيم العيسوى – الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما- المكتبة الأكاديمية – 2007- ص248 و ص260.

(2) انظر – ا.د / عبد الله الصعيدى – بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية – مكتبة كلية الحقوق – جامعة عين شمس – غير محدد التاريخ – ص71وص74- وص75.

السلع مما يحد من قدرة الصناعات المصرية على انتاج سلع قابلة للاتجار من جهة أخرى[1] مما يؤدى إلىزيادة الواردات بمعدلات أعلى من الصادرات وبالتالى يؤدى إلى خفض المدخرات المحلية.

5. الاعتماد شبه الكلى للاقتصاد المصرى على الخارج، حيث تستورد الدولة المصرية معظم غذائها من الخارج وكذلك المواد الأولية الوسيطة الداخلة فى الانتاج، وكذلك معظم السلع الصناعية والتكنولوجية المتقدمة، مما يجعل الاقتصاد الوطنى معرضا للهزات والصدمات الخارجية أى يجعله مكشوفا، وعرضة لتقلبات أسعار الصرف الأجنبية.
6. عجز الموازنة العامة للدولة.
7. قصور السياسات وضعف المؤسسات، حيث تنتهج الحكومة سياسة نقدية وائتمانية، واستثمارية خاطئة، ليس هناك متسع من الوقت لمناقشة خطأ هذه السياسات.
8. تبديد الموارد النادرة فى المجتمع أو ضياعها وهو ما يسمى بالادخار السلبى أو الادخار الضائع وبالتالى ضياع جزء من الفائض الاقتصادى كان من الممكن إضافته[2].
9. تنامى معدل الفقر فى الدولة بحيث لا يكون للافراد القدرة على الادخار مما لا يسمح بقيام تنمية

---

(1) ويقصد بالسلع القابلة للإتجار ماينتج فى بلد ما من سلع وخدمات قابلة للتصدير إلى الاسواق الخارجية لهذه البلد. أما السلع غير قابلة للاتجار فيقصد بها " ماينتج فى بلد ما من سلع وخدمات يقتصر فى تسويقها على السوق المحلى فى هذا البلد دون القدرة على تسويقها أو تصديرها خارج البلاد، ومن المهم لفت النظر. إن قابلية منتجات بلد ما للاتجار اصبح من المعايير المهمة فى تقييم قدرة ذلك البلد على الالتحاق بالعولمة بوجه عام وفى الحكم على طاقته على سداد ديونه الخارجية وتقليص عجز العمليات الجارية بميزان مدفوعاته، فكلما زادت نسبة المنتجات القابلة للاتجار إلى إجمالى الناتج المحلى و كلما ازداد نصيب القطاعات المنتجة لمثل هذه المنتجات فى الاستثمار المحلى الإجمالى، اعتبر ذلك مؤشر على تزايد قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية وعلى انقاص الفجوة بين قيمة صادراته وقيمة وارداته من السلع والخدمات، وعلى العموم وفى رايى الشخصى ان السلع القابلة للاتجار لا تتوقف على المنتجات السلعية فقط بل تتخطاها إلى الخدمات.راجع ا.د / إبراهيم العيسوى – الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما– المكتبة الأكاديمية – 2007– ص286–287.

(2) انظر – ا.د / عبد الله الصعيدى – بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية – مكتبة كلية الحقوق – جامعة عين شمس – غير محدد التاريخ – ص10،11. وص73.

اقتصادية حقيقية وذلك يرجع إلى انخفاض الدخل الحقيقى للفرد.

10. ضعف القدرة الانتاجية نتيجة نقص راس المال يؤدى إلى انخفاض الدخل، وضعف القوة الشرائية للأفراد؛ مما يؤدى إلى ضعف الادخار.

11. خروج وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ نتيجة لعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، وللبحث عن معدلات فائدة أكثر ارتفاعا.

12. تجميد رأس المال النقدى إلى أشياء نفيسة مثل / الذهب أو العقارات أوالاراضى أو الاحتفاظ بهذا المال، بعيدا عن المصارف أو ما يطلق عليه الاكتناز، حيث يؤدى هذا الاكتناز إلى آثار اقتصادية وخيمة، والتى لا تتمثل فقط فى خفض معدلات الادخار ولكن الزيادة فى الاكتناز تؤدى إلى بطء فى سرعة الدورة النقدية فى السوق مما يصل بنا إلى حالة إلى الانكماش الاقتصادى فى الدولة[1].

13. سوء توزيع الدخل القومى.

14. تضخم النفقات الادارية للدولة، وتدنى كفاءة المصارف الناتج عن النقص فى منشآتها، أو النقص فى كفاءة الموجود منها لأداء مهامها على الوجه الأكمل مع اقتصار دور المصارف فى كثير من الأحيان على تجميع المدخرات المحلية دون توجيهها التوجيه السليم فى الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية.

** وعليه وبعد استعراضنا بإيجاز شديد لأهم مفاهيم الادخار والعوامل المؤدية إلى ضعف الادخار والمؤثرة فى حجمه سنستعرض مفهوم النمو.

ثانيا: مفهوم النمو:

(1) انظر فى هذا التعريف ويكيبديا الموسوعة الحرة على الانترنت.

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية. ومن التعريفات الشائعة إنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن (3عقود مثلا) على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل، أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع. كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. بالاضافة إلى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.

ولكي تقوم مصر بإحداث طفرة فى التنمية يجب أن تعمل الدولة على تكوين رأس المال؛ لأن راس المال (العمل –الموارد الطبيعية الثابتة كالأرض والآلات والمعدات والمنشآت والمواد الخام... إلخ)، لأن تكوين رأس المال يمثل احدى المشكلات الرئيسية للدول الآخذة فى النمو، وعلى العموم فإن الزيادة فى رأس المال المنتج تؤدى إلى زيادة العائد بالنسبة للفرد، حيث إن الادخار يمثل أحد العوامل الرئيسية المكونة لرأس المال كما سبق وأن ذكرنا.

وفى النظرية الاقتصادية الحديثة ينقسم راس المال إلى قسمين، 1 رأس المال الثابت. 2 رأس المال المتداول، حيث إن رأس المال الثابت يمكن استخدامه فى الإنتاج لفترة طويلة ولمرات كثيرة مثل الالات والمعدات والمنشآت، أما رأس المال المتداول على عكس الأول لا يستخدم فى الإنتاج الا مرة واحدة أو لمرات قليلة ومحدودة جدا مثل الوقود، النقود، البذور، وتبرز الأهمية الكبرى لعملية تكوين رأس المال فى الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى، وبالتالى فلكي نضمن معدلات نمو اقتصادى مرتفعة،

يجب أن نعمل على تراكم رأس المال الذي يدخل فيه الادخار كعنصر رئيسى فى تكوينه.

ويتضح لنا مما سبق وجود علاقة وثيقة ما بين الادخار وما بين النمو الاقتصادى الناتج عن تراكم التكوين الرأسمالى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا " ما هى العلاقة الترابطية ما بين تحسين نظام الحسابات المصرفية فى مصر وانعكاسه على معدل الادخار المحلى وأثره على تعزيز عملية الشمول المالى؛ مما يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادى كأثر غير مباشر ناتج عن ذلك؟" وهو ما سنتناوله بالشرح الموجز.

ثالثاً: أثر رفع معدلات الادخار على عملية تعزيز الشمول المالى وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادى:

كما سبق وأن ذكرنا فى حديثنا عن الادخار أنه من المفهوم بالضرورة أن عملية تعزيزالشمول المالى نفسها نتيجة أيضا لعملية تراكم الادخار، الذي هو نتيجة لتطوير نظام الحسابات المصرفية، أو بعبارة أوضح، فأن عملية تطوير الحسابات المصرفيه، والتى يقصد بها فى الأساس تعزيز الشمول المالى، أدت إلى نتيجه فرعيه أخرى وهي تراكم الادخار، أو يمكننا صياغة ما سبق فى المعادلة الآتية:

–

النمو الاقتصادى = تحسين نظام الحسابات المصرفية، ⟵ يؤدى إلى زيادة معدل الادخار المحلى، ⟵ حيث يؤدى إلى تعزيز الشمول المالى، ⟵ يؤدى إلى زيادة معدل تكوين رأس المال ⟵ مما يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى

ومن المعادلة السابقة يتضح لنا أننا إذا قمنا بعمليات تحسين جدية لنظام الحسابات المصرفية، سيؤدى هذا إلى تراكم الادخار فى المؤسسات المصرفية مما سيعزز من عملية الشمول المالى، وسيؤدى فى النهاية إلى التكوين الرأسمالى اللازم لعمليات الإنتاج الذي سينتج عنه طفرة فى معدلات النمو الاقتصادى لكي تتم هذه العملية، وفقا للمعادلة والكيفية السابقة نقترح الآتى

1. يجب على الدولة العمل على تلافى الانخفاض فى مستوى دخل الأفراد فى المجتمع ، وتواضع معدلات نمو هذا الدخل عن طريق خلق فرص عمل جديدة بدخل كاف يكفى لحياة كريمة، ولا يتم ذلك الا عن طريقين وهما، العمل على زيادة معدلات الحماية الاجتماعية من جهة، وزيادة المشروعات الانتاجية المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى ،بحيث نحافظ على معدلات تشغيل مرتفعه وفى نفس الوقت نعمل على زيادة الانتاج الصناعى بشرط أن تكون تلك المنتجات من السلع القابلة للإتجار[1] مع الأخذ فى الاعتبار أن تقوم الدولة بسن التشريعات التى تحافظ على حد أدنى من الأجور.

2. العمل على الحد من النزعة الاستهلاكية، والحث على شراء ما هو ضرورى لحياة كريمة مما يعمل على تقليص الواردات من السلع الترفيهية والكمالية، واقتصار تلك الواردات على السلع الأساسية، مع تعميق، وتشجيع الصناعة المحلية على إنتاج البدائل من السلع المستوردة من الخارج بشرط أن يكون هذا الانتاج غير قابل للاتجار، مما يؤدى فى النهاية إلى رفع معدلات الادخار عند الأفراد لتوفيرهم ما كان مخصصا للاستهلاك الغير ضرورى، واستخدامه فى عملية الادخار لدى المصارف.

3. يجب على الدولة تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء عن طريق التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات المهمشة وسد احتياجتهم من السلع والضروريات الحياتية الرئيسية، مما يعمل على زيادة قدرة هؤلاء الأفراد على مواجهة الأعباء اليومية، ومساعدة هذه الفئات على تكوين فائض مالى ولو ضئيل يمكنهم من ادخاره، والاستفادة من عائدة ماديا، بشرط أن تقوم المصارف بتصميم برامج توافق احتياجات هؤلاء الأفراد.

4. العمل على زيادة تمويل المشروعات الصناعية سواء الكبيرة، أو المتوسطة والصغيرة والتى تنتج سلعا

(1) سبق وأن أوضحنا مفهوم السلع القابلة للإتجار عند الحديث عن الادخار وأنواعه – راجع أولا من نفس هذا المبحث.

قابلة للاتجار، لخلق نهضة اقتصادية شاملة لكافة قطاعات الدولة، لإمكانية هذه السلع للتصدير، مما يعمل على المحافظه على معدلات التشغيل لقوة العمل وزيادتها مستقبلا هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية زيادة الرواتب والحوافز والبدلات لقوة العمل هذه، مما يعززمن معدلات الادخار عند تلك الفئة من العاملين، مما يترتب عليه تعزيز الشمول المالى بالتبعية، ويترتب عليه رفع معدلات النمو كأثر غير مباشر لذلك.

5. الحد من الاستيراد، بحيث يقتصر على الضرورى من السلع.

6. العمل على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى القابل للتصدير، والتقليل من الواردات.

7. انتهاج المؤسسات المصرفية بتوجيه من الدولة لسياسات تعمل على ابتكار منتجات ادخارية تناسب المهمشين والفقراء، مما يؤدى إلى زيادة الادخار المصرفى، وبالتالى تعزيز الشمول المالى، ورفع معدلات النمو الاقتصادى بالتبعية.

8. العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية النادرة والقابلة للنضوب، وخلق وتمويل مشروعات استثمارية تستثمر فى هذه الموارد للمحافظة عليها من الضياع، وأستغلالها الاستغلال الأمثل فى زيادة الانتاج الصناعى المتميز المشمول بالقيمة المضافة، مما يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادى بالتبعية.

9. القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج عن طريق العمل الدائم على استقرار المناخ الاقتصادى والسياسى، وذلك عن طريق ثبات القوانين التى تحكم النشاط الاقتصادى لفترة طويلة، وعدم تغييرها من فترة لأخرى مع ثبات الأنظمة الضريبية والتامينية أيضا لفترات طويلة، وعدم فرض

ضرائب أخرى بخلاف الموجودة حاليا، مع تعزيز قيم المساواة، وسيادة القانون وقيم الديمقراطية، واصلاح النظام القضائى بتفعيل العدالة الناجزة.

10. القضاء على ظاهرة الاكتناز، وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية، عن طريق خلق أدوات استثمارية جديدة ومبتكرة، مثل صناديق الاستثمار، والبورصة.....الخ

11. ضغط الإنفاق الحكومى والحد من الانفاق الغير ضرورى؛ بغرض تقليص الفجوة مابين الإنفاق العام والإيرادات العامة.

*** وباتباع ما سبق نستطيع القول إنه يمكن عمل تراكم للإدخار المحلى، الذي سيؤدى فى النهاية إلى تراكم وتكوين رأسمالى فى المصارف، مما يؤدى بالتبعية إلى تعزيز الشمول المالى، ويكون ذو أثر فعال لزيادة النمو الاقتصادى.

الفصل الثالث

واقع الشمول المالى ودور الابتكارات التكنولوجية والمصرفية في تعزيزه

مقدمة:

سنعرض في هذا الفصل لواقع الشمول المالي حول العالم، ثم لواقع الشمول المالي في المنطقة العربية، والذي يشير إلى وجود فجوة مستمرة بين الجنسين وفئات المجتمع، كذلك سنعرض لدور الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، وكذلك نوضح الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية والتي تمثل تحديات الشمول المالي، ونختتم الفصل بتوضيح دور الابتكارات التكنولوجية المصرفية في تعميم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

وعلى هذا، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الوضع الراهن للشمول المالي.

المبحث الثاني: دور الابتكارات التكنولوجية المصرفية في تعميم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول

الوضع الراهن للشمول المالى

وسنعرض في هذا المبحث للنقاط التالية:

أولاً: واقع الشمول المالي حول العالم

ثانياً: واقع الشمول المالي في المنطقة العربية: فجوة مستمرة بين الجنسين وفئات المجتمع

(أ) مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية:

(ب) الشمول المالى وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي

(جـ) الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية (تحديات الشمول المالى)

أولاً: واقع الشمول المالي حول العالم :

على الصعيد العالمي، تم إحراز تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الشمول المالي، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية بنحو 700 مليون شخص بين عامي 2011 و2014.

ففي العام 2014، امتلك 62% من سكان العالم البالغين حساباً مصرفياً، حيث ارتفعت هذه النسبة من 51% عام 2011.

من جهة أخرى، توجد فوارق إقليمية واسعة في ملكية الحسابات حيث امتلك 94% من البالغين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حساباً مصرفياً في العام 2014 مقارنة مع 54% في الدول النامية.

وحتى يومنا هذا، لا يحصل حوالي 2 مليار نسمة أو 38% من البالغين في العالم على خدمات

مالية رسمية أو لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي

بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة واسعة في ملكية الحسابات المصرفية بين الذكور والإناث حيث بلغت هذه الفجوة 7% عالمياً و9% في البلدان النامية

والجدير بالذكر أن النساء تشكلن 55% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك، ويشكل البالغين في أفقر 40% من الأسر في العالم 50% من الأشخاص البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك[1].

ثانياً : واقع الشمول المالي في المنطقة العربية: فجوة مستمرة بين الجنسين وفئات المجتمع

(أ) مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية:

لا تزال المنطقة العربية تسجّل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 29% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 168 مليون شخص (71% من البالغين) مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية.

وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي بإستثناء دول الخليج 21%، وهي النسبة الأدنى عالمياً.

كما تشير الإحصاءات إلى أن 93% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.

ويمتلك 7% من البالغين ضمن أفقر 40% من الأسر المعيشية حساباتٍ مصرفية مقابل 19%

(1) المصدر: البنك الدولي، 2014.

ضمن أغنى 60% من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع (حسب الدخل).

وتعاني المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية حيث يمتلك نحو 24.5% فقط من النساء حسابات مصرفية، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين[1].

رسم بياني 1: مقارنة إقليمية – ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً – 2014 (%)[2].

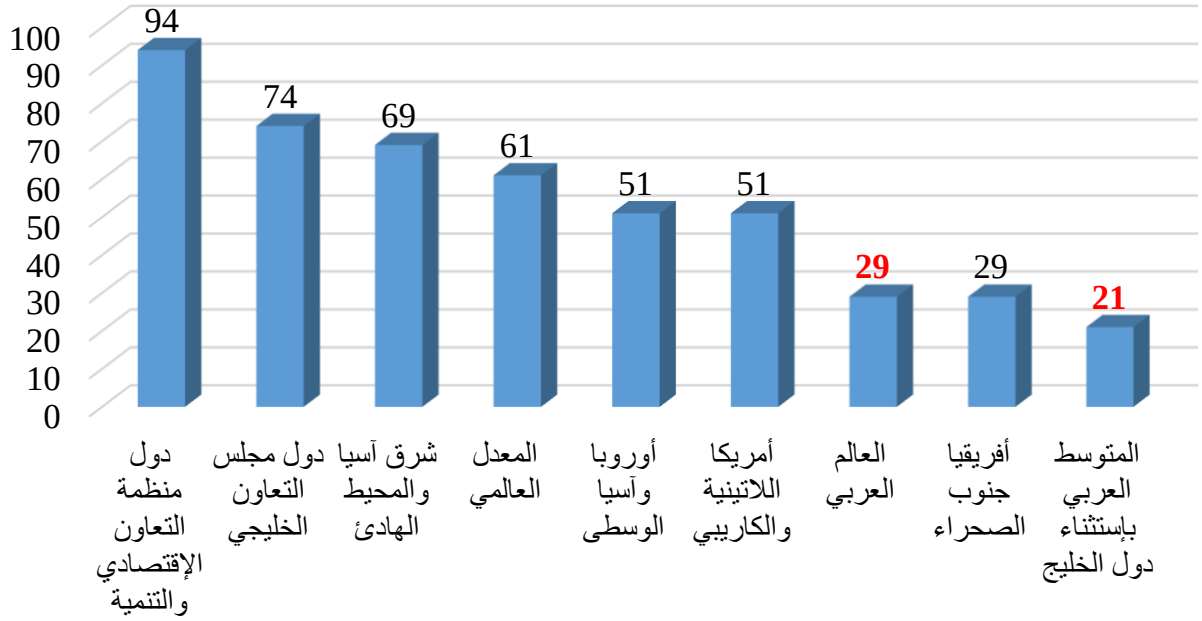

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عاميّ 2011 و2014، تبقى هناك فروقات واسعة بين الدول فيما يخص الشمول المالي.

ففي العام 2014، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة،

(1) Attia and Engelhardt, 2015

(2) المصدر: البنك الدولي، 2014.

والبحرين، والكويت عند 83%، و82%، و73%، على التوالي. في المقابل، سجّل الشمول المالي نسب منخفضة في اليمن، والعراق، ومصر عند 6%، و11%، و14%، على التوالي.

لذلك، تُقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62%.

المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%–62%.

وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وأظهرت دراسة أجراها بنك **المغرب** بالتعاون مع البنك الدولي عام 2014 أن 41% من البالغين في المغرب يستخدمون منتجاً أو خدمة مالية رسمية. ويمتلك نحو 28% من البالغين حسابات مصرفية، وتنخفض هذه النسبة إلى 21% لدى النساء و10% فقط لدى ذوي الدخل المنخفض. وبحسب الدراسة، يستفيد 5% من البالغين فقط من التمويل الأصغر، كما يستخدم 18% من البالغين التمويل الإسلامي[1].

ويعود سبب إستمرار الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي الى إمتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في غالبية الدول العربية. كما تعاني المرأة العربية بشكل عام من الإقصاء المالي وصعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية (بما في ذلك القيود القانونية)، والعقبات التنظيمية (متطلبات إعرف عميلك)، وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الإقتصادي.

(1) Zottel e. al., 2014

الجدول 1: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً (2014) [1].

	البالغون	الذكور	الإناث
	دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة		
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان*	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.9	79.3	64.0
السعودية	69.4	75.3	61.1
قطر*	65.9	68.6	61.6
	دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة		
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب*	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2
	دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة		

(1) المصدر: البنك الدولي، 2014، أرقام 2011.

موريتانيا	20.4	22.2	18.8
السودان	15.3	20.2	10.0
مصر	13.7	18.0	9.2
جيبوتي*	12.3	16.6	8.8
العراق	11.0	14.6	7.4
الصومال	7.9	9.6	6.0
اليمن	6.4	11.4	1.7

وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية.

فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون بإستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية بإستثناء دول الخليج

يُظهر الجدول رقم 2 إرتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً.

جدول 2: ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 و الـ25 عاماً في الدول العربية (2014)

.[1]

	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً
الجزائر	50.5	57.5
البحرين	81.9	85.8
مصر	13.7	17.3
العراق	11.0	12.0
الأردن	24.6	31.8
الكويت	72.9	75.3
لبنان	46.9	52.2
موريتانيا	20.4	24.8
السعودية	69.4	70.9
الصومال	7.9	8.5
السودان	15.3	17.0
تونس	27.3	30.3
الإمارات العربية المتحدة	83.2	88.2
فلسطين	24.2	33.5
اليمن	6.4	9.0

(1) المصدر: البنك الدولي، 2014.

ويرتبط الإقصاء المالي أيضاً بمستوى الدخل حيث يُرجّح أن يكون لأغنى 20% من البالغين في البلدان النامية حسابات رسمية تساوي ضعف حسابات أفقر 20%.

وكما يُظهرالجدول 3، إن العلاقة بين الإقصاء المالي ومستوى الدخل لا تزال واضحة في العالم العربي حيث كانت ملكية الحسابات لأغنى 60% من السكان أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر 40% من الأسر في جميع الدول العربية.

وفي العام 2014، امتلك أقلّ من 10% من أفقر 40% من السكان في موريتانيا، والسودان، والعراق، ومصر، والصومال، واليمن حساباً، ويصل الرقم الى 4% في اليمن و5% في مصر.

من جهة أخرى، امتلك حوالي 80% من أفقر 40% من السكان في البحرين والإمارات العربية المتحدة حساباً في مؤسسة مالية في العام 2014.

الجدول 3: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية: أفقر 40% وأغنى 60% من الأسر (كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً) [1].

(1) المصدر: البنك الدولي، 2014.

	أفقر 40% من الأسر		أغنى 60% من الأسر	
	2011	2014	2011	2014
الجزائر	21.4	36.7	41.8	60.9
البحرين	64.1	80.1	64.9	83.2
جيبوتي	5.7	غ.م.	16.6	غ.م.
مصر	4.0	5.0	13.6	19.5
العراق	7.5	8.0	12.9	12.7
الأردن	13.3	16.4	33.1	30.1
الكويت	84.1	65.6	88.2	77.8
لبنان	17.8	27.2	51.1	59.7
موريتانيا	8.5	9.9	23.2	27.7
المغرب	27.3	غ.م.	47.4	غ.م.
عمان	65.6	غ.م.	78.6	غ.م.
قطر	54.1	غ.م.	76.8	غ.م.
السعودية	37.5	63.5	52.3	73.8
الصومال	غ.م.	4.5	غ.م.	10.1
السودان	3.3	9.3	9.1	19.3
سوريا	24.0	غ.م.	22.7	غ.م.
تونس	غ.م.	17.2	غ.م.	33.9

الإمارات العربية المتحدة	55.5	78.6	62.7	86.3
فلسطين	7.9	16.0	26.9	29.9
اليمن	1.2	4.0	5.1	8.2

وضمن هذا الإطار، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية. فعلى الرغم من أن 44% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض، فإن 6% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية (رسم بياني 2).

رسم بياني 2: مقارنة إقليمية – الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً (2014) [1].

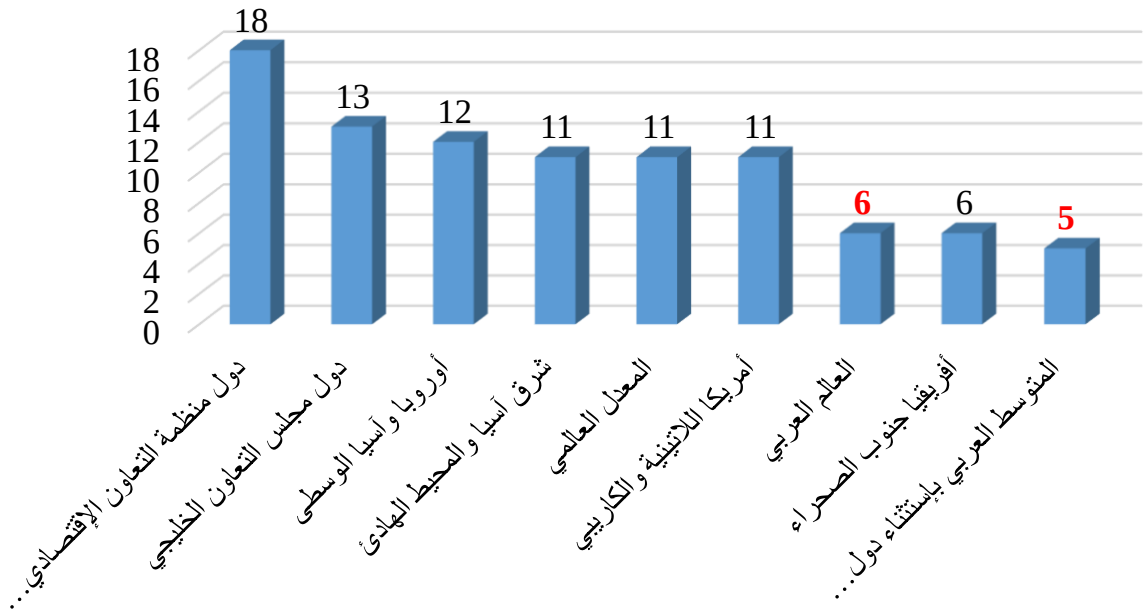

يُظهر جدول 4 أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصةً في دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب، وفي الدول العربية الأقل نمواً كاليمن والصومال،

(1) المصدر: البنك الدولي، 2014.

فيما هو مرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن.

والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية بإستثناء الجزائر واليمن، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء مما يُشير الى أن النساء تعاني من الوصول الى القنوات المالية الرسمية والإقصاء المالي أكثر من الرجال.

وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من 80% من النشاط الاقتصادي في المنطقة، لا يزال الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجهها حيث يحصل مشروع واحد فقط من أصل خمسة على قرض مصرفي، وغالباً ما يكون في شكل قرض قصير الأجل.

ولتلبية احتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، ينبغي أن تنمو هذه النسبة بحوالي 300%-360% [1].

ويساعد التمويل الشامل والمساواة في الحصول على الإئتمان بين جميع شرائح المجتمع على معالجة ظاهرة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. وبالرغم من حاجة الفقراء الى الإستدانة أكثر بهدف التعليم، والطبابة، والإستهلاك،

يُظهر جدول 4 أن أغنى 60% من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر 40% في جميع الدول العربية، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بإفتقار المقترضين الفقراء الى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلّف عن السداد.

وبناءً على ذلك، فإن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي إزداد فيها الفقر منذ العام 2010، بالإضافة الى أن استمرار عدم المساواة يجعل من الصعب تحقيق نمو إقتصادي إحتوائي

(1) صندوق النقد العربي، 2016.

ومستدام يحدّ من تفاقم الفقر.

الجدول4: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية(2014)[1]

	مجموع	ذكور	إناث	أفقر 40%	أغنى 60%
الجزائر	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0
البحرين	21.3	24.6	15.5	20.2	22.1
جيبوتي*	4.5	5.3	3.8	2.3	5.9
مصر	6.3	7.6	4.9	5.8	6.6
العراق	4.2	6.1	2.3	2.6	5.1
الأردن	13.6	16.7	10.3	10.8	15.4
الكويت	14.1	14.5	13.5	12.8	14.9
لبنان	15.6	20.8	10.9	12.5	17.5
موريتانيا	7.7	8.3	7.1	5.1	9.4
المغرب*	4.3	5.0	3.6	3.2	5.1
عمان*	9.2	12.2	6.2	9.8	8.8
قطر*	12.6	14.2	9.8	8.7	16.1
السعودية	12.2	16.8	5.7	9.0	14.5
الصومال	2.0	2.7	1.4	2.1	2.0

(1) المصدر: البنك الدولي، 2014، أرقام 2011.

السودان	4.2	5.0	3.4	3.3	4.8
سوريا*	13.1	14.7	11.5	12.4	13.7
تونس	8.0	9.9	6.2	4.9	10.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	18.1	8.6	13.6	16.7
فلسطين	4.2	5.7	2.8	2.6	5.3
اليمن	0.4	0.4	0.4	0.2	0.6

يُعد مصدر القروض مؤشراً مهماً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية.

ووفقاً للبنك الدولي، كانت المؤسسات المالية في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع، المصدر الدائم للقروض الجديدة في العام 2014، حيث اقترض 18% من البالغين من مؤسسة مالية في الأشهر الـ 12 السابقة للإستبيان.

في جميع المناطق الأخرى، كانت العائلة والأصدقاء المصدر الأكثر شيوعاً للقروض الجديدة، حيث اقترض 29% من البالغين في الدول النامية من العائلة والأصدقاء مقابل 9% من مؤسسة مالية رسمية.

يُظهر الجدول 5 نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الإقراض غير الرسمي الخاص والإقتراض من العائلة والأصدقاء. ومن اللافت أن في جميع الدول العربية بإستثناء لبنان، إقترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية. وكانت نسبة الإقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في اليمن، والعراق، والمغرب، والصومال، والسودان، والأدنى في لبنان، والجزائر، وتونس.

أمّا الإقراض غير الرسمي الخاص فكان الأعلى في العراق، والسعودية، وسوريا، والأدنى في الأردن، والجزائر، والسودان، في حين أن الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كان الأعلى في البحرين، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، والأدنى في اليمن، والصومال، والجزائر.

جدول 5: الإقتراض بحسب مصدر التمويل – 2014 (%)

	المؤسسات المالية	الإقراض غير الرسمي الخاص	العائلة / الأصدقاء
الجزائر	2.2	1.5	13.2
البحرين	21.3	13.3	36.4
جيبوتي*	4.5	4.8	18.3
مصر	6.3	2.5	21.5
العراق	4.2	19.8	48.2
الأردن	13.6	1.1	17.4
الكويت	14.1	12.0	30.2
لبنان	15.6	4.4	12.9
موريتانيا	7.7	5.1	29.8
المغرب*	4.3	1.9	40.9
عمان*	9.2	6.6	33.1
قطر*	12.6	8.9	30.6
السعودية	12.2	18.3	37.3

الصومال	2.0	9.3	40.7
السودان	4.2	1.6	38.0
سوريا*	13.1	16.9	20.1
تونس	8.0	3.3	16.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	5.9	28.5
فلسطين	4.2	8.5	25.7
اليمن	0.4	15.0	51.7

(ب) الشمول المالى وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمُتناهية الصغر هي المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وتحفيز النمو الإقتصادي، كما تلعب دوراً هاماً في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا يزال الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية أحد أكبر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المنطقة العربية

حيث تشير الإحصائات المتوفرة إلى أن حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي في الدول العربية لا تتجاوز 8% من إجمالي الائتمان المصرفي، عام 2014 بحسب دراسة إحصائية قام بها البنك الدولي بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية.

وتتراوح حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي بين 33% في المغرب، 16% في لبنان، 14% في فلسطين، 11% في الإمارات، ودون الـ 10% في كل من البحرين والأردن

وتونس والسودان والكويت والسعودية، وموريتانيا، ومصر (رسم بياني 3).

وتُشير هذه الأرقام إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عالمنا العربي هو صعوبة الحصول على التمويل المصرفي، فهناك أكثر من 200 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر رسمية وغير رسمية في الاقتصادات الناشئة، تفتقر إلى التمويل الكافي للازدهار والنمو.

ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ليس لديها ضمانات أو تاريخ ائتماني، في حين أن عمل المؤسسات بطريقة غير رسمية سبب رئيسي في عدم فتح حساب.

وبالتالي على المصارف العربية أن تولي أهمية أكبر لهذا القطاع الحيوي الذي يشكل فرصة إستثمارية وتمويلية ضخمة لها. ولذلك يعد الشمول المالى وسيلة هامة لتعزيز دور المصارف العربية فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رسم بياني 3: حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل المصرفي – 2015 (%)[1].

(1) المصدر: صندوق النقد العربي،2015. نتائج إستبيان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات.

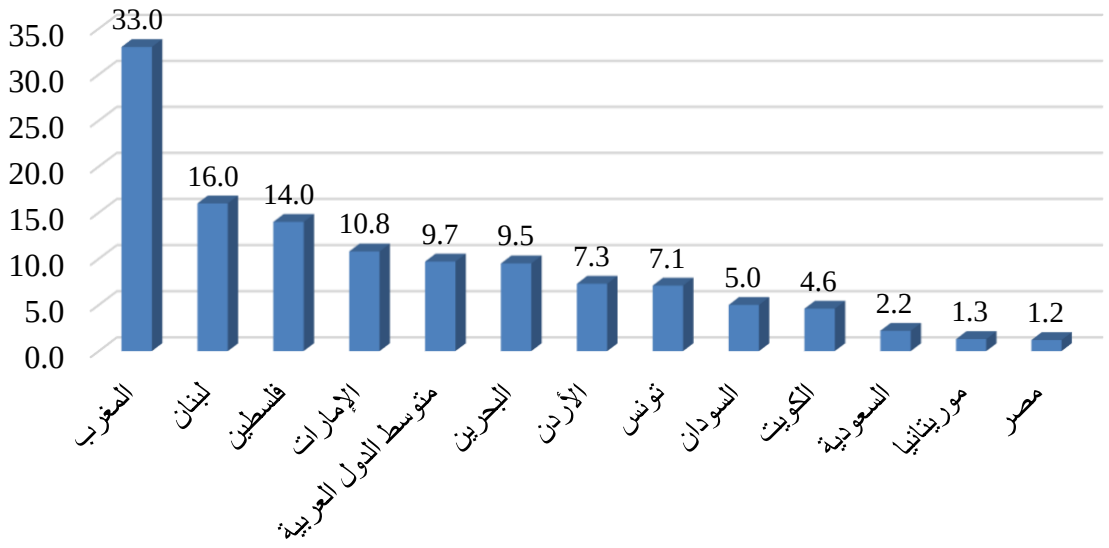

(ج) الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية (تحديات الشمول المالى)

تتعدد الأسباب وراء إنخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية، ويرجع تدنّي نسبة الشمول المالي في بعض الدول إلى عامل أو أكثر من العوامل التالية:

1- بُعد المسافات عن المؤسسات المالية الرسمية

2- إرتفاع كلفة الخدمات المالية،

3- عدم كفاية رصيد أو أموال العميل بسبب ضعف قدراته المالية

4- عدم توفّر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي،

5- عدم الثقة في المؤسسات المالية،

6- لأسباب دينية وتفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

والحقيقة أن السبب الرئيسي وراء عدم امتلاك الكثيرين لحسابات مصرفية فى كثير من الدول العربية هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم (insufficient funds).

وتجدر الاشارة الى ان بعض الفئات تكون غير مدمجة في النظام المالي أكثر من غيرها مثل

النساء والفقراء في الريف والسكان في المناطق النائية.

المبحث الثاني

دور الابتكارات التكنولوجية المصرفية في تعميم الخدمات المالية

وتعزيز الشمول المالي

يُعزى الجانب الأكبر من التحسّن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى الابتكارات التكنولوجية المصرفية او مايعرف بالتكنولوجيا المالية وذلك من خلال تطوّر الحلول الرقمية والتوسّع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، وتبنِّي الحكومات نُظُم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الإجتماعي من خلال تحويلات مصرفية. ففي العالم العربي، تبلغ نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، إما الدفع أو الإستلام، 20% عام 2014 وهذه النسبة تبقى الأدنى عالمياً[1].

وسنعرض في هذا المبحث للنقاط التالية:

أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية

ثانياً: أهمية الخدمات المالية الرقمية

ثالثاً: دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فى تقديم الخدمات المالية

رابعا: المزايا والفوائد التى تحققها التكنولوجيا المالية

أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية:

(1) دراسة اتحاد المصارف العربية، 2015، ص 5 وما بعدها.

وعرّف مجلس الإستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: "إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية".

والتكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية أو المصرفية التقليدية.

ثانياً: أهمية الخدمات المالية الرقمية[1]

وتتمثل الفرص المتاحة أمام الدول العربية لتعزيز الشمول المالي فى إستعمال الخدمات المالية الرقمية وضرورة الإستثمار في مشاريع تطوير البنى التحتية، من تكنولوجيا الإتصالات وشبكات الإتصالات والإنترنت.

وتبرز أهمية تطوير الخدمات المالية الرقمية لما تتيحه من فرص تساعد في التغلّب على تحديات الإنتشار المادي للمؤسسات المالية والمصرفية، والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات. كما أن تكلفة العملية التجارية الإلكترونية أقل بعشرين مرة من تلك التي نقوم بها عبر الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي نقوم بها وجهاً لوجه.

من هنا تكمن أهمية هذا التطور الرقمي والتكنولوجيا المالية بالنسبة للشمول المالي والذي يهدف إلى إدخال أو دمج الفئات المهمشة مالياً، والتي لا يسمح لها دخلها المالي المنخفض من الإنخراط في عمليات القطاع المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية أو بمعنى آخر إتمام التعاملات المالية بطريقة إلكترونية.

ثالثاً: دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فى تقديم الخدمات المالية

(1) ابراهيم قلواز: العولمة والتوسع العالمي، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، مجلد 4 عدد 1، 2015، ص 3.

عبر ترابط تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مع الخدمات المالية، نشأت شركات التكنولوجيا المالية جنباً إلى جنب وفي إطار من المنافسة مع المصارف، التي تستعين كذلك بالتكنولوجيا الرقمية للإنتقال إلى نماذج أعمال أكثر تركيزاً على العملاء.

وقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذي يلقى بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لتلك الشركات الناشئة وكذلك سرعة الإبتكارات والحلول التكنولوجية فى تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية.

وتعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار Empowering the Unbanked أو تمكين المستبعدين مالياً. وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المُستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وهكذا فإن التطور الأبرز في مجال التكنولوجيا المالية على الصعيدين العالمي والعربي قد حصل في مجال المدفوعات الرقمية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل توسيع نطاق وإطار الخدمات المالية الرقمية لتتضمن القروض والمدخرات والتأمين وتحويل الأموال.

رابعا: المزايا والفوائد التى تحققها التكنولوجيا المالية [1]

(1) Alfred Hannig, Stefan Jansen: Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper, ADBI Working Paper Series, 2010, page 259.

تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي.

وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعددٍ أكبر من الأفراد الوصول إليها، حيث يتم إبتكار وتطوير هذه الخدمات والمنتجات من قبل شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وهي شركات حديثة تقوم بتحسين الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدّمي الخدمات المالية القائمين مثل المصارف بشكل رئيسي

وتلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي والنمو الإحتوائي وتنويع النشاط الإقتصادي، من خلال الإبتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الإستقرار المالي، من خلال إستخدام التكنولوجيا في ضمان الإمتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود،

كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة.

وبحسب صندوق النقد العربي، فإن الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، وقد يعود هذا إلى أسباب عدة أبرزها الفقر، والجهل المالي، وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى إنتشار الإقتصاد غير الرسمي. ومن شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجرائها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت.

وعلى سبيل المثال، إن حلول الدفع عبر إستخدام الهاتف المحمول يمكن أن توسّع نطاق الشمول المالي خصوصاً مع إرتفاع نسبة إستخدام الهواتف الذكية، وتفوّقها على عدد الحسابات المصرفية في الدول العربية. فبحسب موقع Statista، يبلغ عدد مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 85.7 مليون عام 2014.

فعلى مدى عقود، كانت التكاليف المرتفعة، والمسافات البعيدة، وطبيعة التمويل التي تحتاج إلى ضمانات وتفاعلات إنسانية كثيرة، تمثل عقبة رئيسية أمام الشمول المالي. لذلك، من المرتقب أن تُحدث الخدمات المالية الرقمية التي يتم تطويرها من قبل المصارف أو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تطورات إيجابية فيما يخص الشمول المالي خصوصاً في العالم العربي،

حيث تؤدي الإبتكارات في مجال التكنولوجيا، وإنتشار استخدام الهواتف الذكية وتغلغل الإنترنت، إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية. فقد جلبت الهواتف المحمولة والإنترنت الخدمات المالية إلى الناس بدلاً من اضطرارهم إلى الإنتقال لمسافات طويلة للذهاب إلى المصارف، كما ساهمت في تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة وسرعة الخدمات المالية التقليدية.

وضمن هذا الإطار، تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق إستخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى لنقاط البيع.

وهكذا فإن التقنيات المالية الحديثة تُؤثر إيجاباً على معدلات الشمول المالي، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية، من خلال حلول كالهوية الرقمية، وسجلات الأصول، والعقود الذكية. فالهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية. كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم

المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

وفي ظل معاناة المرأة العربية بشكل عام من الإقصاء المالي وصعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية والعقبات التنظيمية، لا تفرّق الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا عند تقديم خدماتها بين رجل وإمرأة وبالتالي تقدّم للمرأة العربية الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الإقتصادي، في حين تستمر الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي في العالم العربي.

كما يمكن أن تقدّم التكنولوجيا المالية مصادر بديلة للقروض من خلال التمويل الجماعي ومنصات الإقراض المباشر عبر الإنترنت، خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للخدمات المصرفية والتمويل الرسمي الكافي. كما تساهم حلول التكنولوجيا المالية في إنخفاض كلفة التمويل في القطاع المصرفي من خلال التخلّص من الوسطاء.

وتمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي مفهومة تقليدياً نتيجة لتزايد الإعتماد على التكنولوجيا المالية.

وفي حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، فإنه يمكن أيضاً أن يفتح فرصاً جديدة للمصارف، وللعملاء، وللقطاع المصرفي بشكل عام، وللجهات الرقابية أيضاً. ولذلك، يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتطوير الإبتكار في القطاع المالي والمصرفي.

ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومتانة المصارف والإستقرار المالي، وحماية

المستهلك، وتعزيز الإمتثال للقوانين والتشريعات، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دون الإضرار بالإبتكارات النافعة في الخدمات المالية، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي.

خامساً: تجارب عالمية فى أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالى [1]

ووفقا لاحصاءات البنك الدولي، تُظهر تجارب الدول أدناه تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي:

- زادت تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، من 17.3% عام 2011 إلى 39.8% عام 2014، بفضل الخدمات المالية الإلكترونية.
- تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملاً مؤثراً في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد.
- في البرازيل، أدت بطاقات الدفع الإلكتروني إلى تخفيض تكلفة التحويلات الإجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة، إلى أقل من 3% من إجمالي المدفوعات.
- "علي للتمويل"، أحد البرامج المنبثقة عن شركة علي بابا الصينية للتجارة الإلكترونية، يخدم عشرات الملايين من العملاء، ويصدر تصنيفات ائتمانية، ويقرر للوسطاء على الفور ما إذا كان يتعين أن يقدموا قروضاً صغرى استناداً إلى البصمات الرقمية للمتقدمين للحصول عليها.
- تقوم البرازيل والمكسيك وتركيا برقمنة المدفوعات من الحكومة إلى الاشخاص (الرواتب والإعانات الاجتماعية، إلى آخره)، في حين استثمرت الهند بكثافة في بناء البنية التحتية الرقمية الحيوية، بما في ذلك عمل بطاقات هوية وطنية رقمية.

(1) Eduardo Diniz, Rene Birochi, Marlei Pozzebon: Triggers and barriers to financial inclusion: The use of ICT-based branchless banking in an Amazon county, Electronic Commerce Research and Applications, Volume 11, Issue 5, 2012, Pages 484-494.

خاتمة (توصيات البحث)

بعد أن استعرضنا أهمية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي ومؤشرات الشمول المالي بالدول العربية، وكيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم تطبيق الشمول المالي، نود أن نعرض عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في المنطقة العربية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت بوضع خطط وبرامج وإستراتيجيات لتنفيذ تلك التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع إحتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

ثانياً: تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الإستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

ثالثاً: إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

خامساً: تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية

وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.

سادساً: ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

سابعاً: تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.

ثامناً: توسيع النطاق الفعلي للخدمات المالية الرسمية، الأمر الذي يتطلب تغييرات في هيكل القطاع المالي، إستناداً إلى التجربة الناجحة في المغرب، البلد العربي الذي حقق أكبر تقدم في مجال الشمول المالي، بتغيير سياساته بشكل إستباقي لتعزيز الشمول المالي، من خلال 1) منح ترخيص مصرفي لشبكة البريد عام 2009، مما أدى إلى إنشاء البريد بنك وأتاح الوصول إلى السكان المستبعدين جغرافياً، حيث تم فتح أكثر من 500,000 حساب جديد خلال السنوات الأولى من العمل، و2) إلزام المصارف التجارية تقديم منتجات مصرفية بكلفة معقولة [...] والتي توفّر للفئات المستهدفة من العملاء ذوي الدخل المنخفض منتجات مكيّفة باستخدام تقنيات مبتكرة مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والحزم المصممة خصيصاً،

تاسعاً: وضع استراتيجيات وطنية للتعليم المالي في جميع الدول العربية شبيهة بتلك الموجودة في المغرب والأردن، والتي تتجاوز المفاهيم المالية الأساسية وتغطي الإدارة المالية اليومية، وكيفية تحديد

الميزانية، وإدارة الائتمان والديون، والتخطيط المالي طويل الأجل، وإستخدام الخدمات والمنتجات المصرفية، والتأمين، والتحويلات المالية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى شرح حقوق وواجبات العملاء وكيفية التعامل مع المصارف وأهمية الضريبة وعدم التهرب منها.

عاشراً: تبنّي الحكومات العربية استراتجية شاملة تهدف إلى الإعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحوّل إلى الإقتصاد غير النقدي، وذلك عبر تحديث البنية التحتية للإتصالات، وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الإندماج بين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والقطاع المالي.

حادي عشر: إقرار المصارف المركزية والسلطات الرقابية قواعد جديدة تسعى إلى تذليل العقبات أمام التكنولوجيا المالية وخصوصاً المدفوعات الإلكترونية، والإعتراف بشركات المحمول كجهات مقدمة للخدمات المالية وليس مجرد وسيط مالي، حيث أن إتاحة الفرصة لشركات المحمول فى تقديم الخدمات المصرفية الرقمية سيمنح المصارف نطاق تغطية أوسع خاصة فى المناطق النائية وتخفيض مخصصات مالية لإنشاء الفروع.

ثاني عشر: دعوة المصارف ومؤسسات التمويل العربية لتبني نماذج جديدة لتمويل مشروعات البنية التحتية لما لها من دور فعال في تنشيط الاقتصاد وتهيئة بيئة محفزة لجذب الاستثمارت

ثالث عشر: تحديث منظومة اسواق المال بزيادة عمقها الاستثماري وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري بالاضافة الي تنشيط عمليات القيد للشركات والادوات المالية.

رابع عشر: اجراء اصلاحات تشريعية والاقتصادية وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال مما يساهم في جذب الاستثمارت المباشرة، من اجل الارتقاء بمستوى النمو والتشغيل.

خامس عشر: توجيه نسبة من الاستثمارات لمجالات الابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعداً خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار.

سادس عشر: تفعيل الشراكة الاستراتيجية والتكاملية بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور البنوك لتمويل مشروعات التنمية والمستدامة بهدف خلق المزيد من فرص العمل للشباب

سابع عشر: إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للحكومات والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار المالى.

ثامن عشر: الاستفادة من الحلول التكنولوجية كأداة فعالة فى تحسين الشمول المالى وتوفير بيئة مواتية تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

تاسع عشر: تفعيل دور شركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المباشر في توفير التمويل اللازم لرواد الأعمال وأصحاب الأفكار الإبداعية والتكنولوجية.

عشرون: دعوة المؤسسات المالية الى تبنى المنهج القائم على المخاطر في تطبيقها لمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، بما يعزز الشمول المالي ويقلل في ذات الوقت من مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.

حادي وعشرون: تعزيز الافصاح والشفافية كأساس لمبادئ حماية المستهلك المالى بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء من كافة شرائح المجتمع من الافراد والمؤسسات وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة.

ثاني وعشرون: انشاء شبكات عنقودية للجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال

ارساء مخطط استراتيجي يجمع بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة لبلورة التوجهات الاستراتيجية والحوكمة وتحديد الإطار القانوني لتوفير آليات التمويل.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، دراسة اتحاد المصارف العربية حول الشمول المالي، 2015.
- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي، 2014.
- الصعيدي، عبد الله، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة كلية الحقوق جامعة عين شمس، غير محدد التاريخ.
- العيسوي، إبراهيم، الاقتصاد المصري في ثلاثين عام، المكتبة الأكاديمية، 2007.
- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي: تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
- صندوق النقد العربي، تيسير التعامل في الحسابات المصرفية خطوة نحول الشمول المالي – دراسة لصندوق النقد العربي، 2015.
- قلواز، إبراهيم، العولمة والتوسع العالمي، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، مجلد 4 عدد 1، 2015.
- اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 101 لسنة 2004.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

1. Alfred Hannig, Stefan Jansen. Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, ADBI Working Paper, ADBI Working Paper Series, 2010.
2. CGAP, White Paper, Oct-2011.
3. Eduardo Diniz, Rene Birochi, Marlei Pozzebon. Triggers and barriers | to financial inclusion: The use of ICT-based branchless banking in Amazon county, Electronic Commerce Research and an Applications, Volume 11, Issue 5, 2012.
4. GPFI. G20 Financial Inclusion Indicators. 2012.